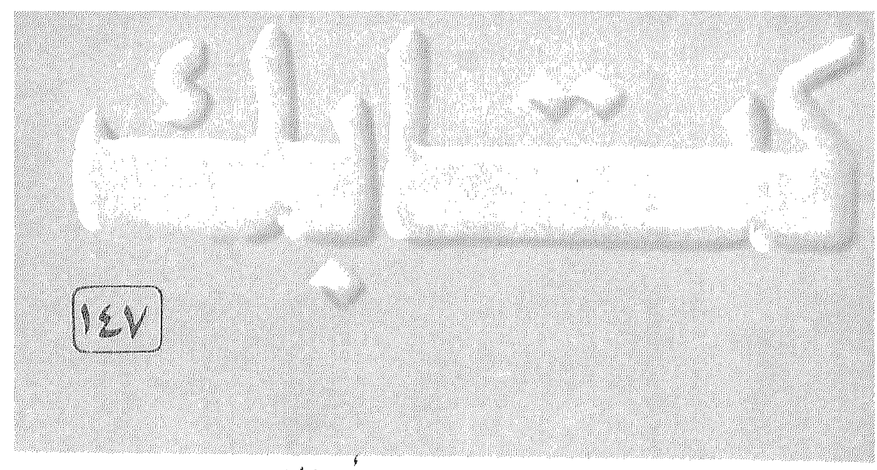
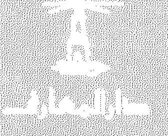
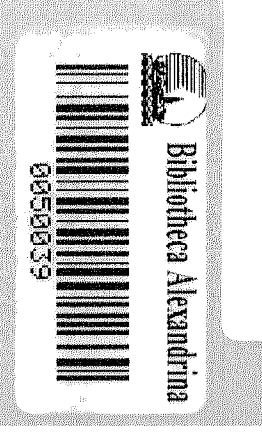


إبراهيم دسوقي أباظة

خبز وحرية







كتابك ١٤٧

رئيس التحرير أنيس منصور

إبراهيم دسوقي أباظة

خبز وحرية



دار المعارف



الفصل الأول

مخطط للجياع

هذا الغنى الجائع . . إلى متى يستنزفونه ؟

لقد أرادوا منه السواعد والموارد ، فأورثوه مجتمعا (هامشيا) يقتات على فتات حضارتهم !

لقد عبروا عن إرادتهم يوما بالاستعمار العسكرى ، فأخضعوه قهرا لسلطان القوة !

ويعبرون عن إرادتهم اليوم بالاستعمار الفكرى ، فاستلبوه طوعا أصالة القرون !

أوهموه بأنه أصبح سيد نفسه ، وصانع مصيره ؛ فصدق دعواهم لمجرد رحيل حشد من الجنود على ظهر باخرة !

أوهموه بأن له مكانا فى حضارة القرن العشرين إذا ما انسلخ عن حضارة الدين ، فسقط فى الوهم ، وانطلق يبنى من مواقع التقليد !

هذا الغنى الجائع المستنزف : هل يكتشف اليوم بعد عناء السنين أن البناء لايعلو من فراغ الأصالة ، وأن حضارة المدفع لن تغنيه شيئاً عن حضارة الدين ؟ !

الفقراء هم مصدر ثراء الأغنياء ، والأغنياء حريصون دائما على حماية مصادر ثروتهم ! هذه الحقيقة الأولية تحدد حجم العلاقة التى تربط العالم الغنى بالعالم الفقير ، وهى علاقة عميقة وعريقة حرص العالم الغنى على تقنينها والافتنان فى ربط وشائجها منذ عهود الاستعمار الأولى ، حتى ألوان الاستعمار الجديد التى نعرفها اليوم .

ولم تكن رأسمالية المدفع والفتوح الاستعمارية سوى تعبير عن الرغبة فى تزويد الحضارة الجديدة بمد متواصل من مصادر الثراء العريض الذى يملكه الفقراء !

ولم تكن موجات التحرر من المد الاستعمارى التى واكبت النصف الأخير من هذا القرن سوى تحول فى الشكل الاستعمارى دون المضمون : أى مجرد انتقال من الاستعمار العسكرى إلى الاستعمار الاقتصادى بتوابعه السياسية والثقافية والاجتماعية .

وعلى محور طنجة – جاكارتا دارت أكبر عمليات النهب الاستعمارى والاستلاب الحضارى ، ووقف الإنسان المسلم مجردا من كل سلاح حضارى يدفع به المد الزاحف بعدما فقد شخصيته الحضارية فى رماد السنين ؛ فقد تجمدت اجتهاداته الفقهية عند مشارف القرن الرابع الهجرى ، وأصبح عاجزا عن تفجير ثورته العلمية وإطلاق دينامية اقتصادية جديدة تخرج به من عهود الاقتصاد البدائى إلى عهود التصنيع !

وهكذا دخل الإنسان المسلم من أبواب العهد الاستعمارى إلى عالم غريب عنه فى قيمه ونظمه وتقاليده ، عالم لاتربطه به صلة موضوعية ، ولايشده إليه سبب مشروع !

وعلى حد تعبير كاتب إسلامى كبير : لم يكن الإنسان المسلم فى هذا العالم المنتج الذى يرعى حقه ولا المستهلك الذى تصان حاجته ، بل كان قوة عمل تدير ساقية الإنتاج بغير توقف[1] !

كان مجرد فم يستهلك ما يرميه به المستعمر ، وساعدا ينتج ما يخطط له المستعمر ! بحيث لم يكن من الممكن فى هذا المحيط الاقتصادى الغريب أن يولد لديه وعى اقتصادى أو أن يصنع لنفسه تجربة اقتصادية !

وتحت ضغط هذا المحيط الاقتصادى الغريب تشكلت عقلية الإنسان المسلم ، وتحدد سلوكه وفق مظاهر الحضارة الصناعية دون لبابها ، فاتجه إلى محاكاة ببغاوية لأساليب الإنتاج وأنماط المعيشة التى فرضتها حضارة شيدها غيره .

وقد ظهرت الآثار الاجتماعية لهذا الانسلاخ الحضارى منذ اللحظة التى بدأ فيها الإنسان المسلم فى تقليد الحاجات التى أفرزتها الحضارة الغربية من غير أن يملك قدرة خلق الوسائل الكفيلة بإشباعها ! ولم

---

(١) راجع مؤلف الأستاذ مالك بن نبى «المسلم فى عالم الاقتصاد» ، دار الشروق بيروت ١٩٧٢ .

يعصمه التحلل من روابط الاستعمار العسكرى من أن يخطو خطوات جديدة فى طريق التقليد والمحاكاة ، فلم يكتف بتقليد حاجات غيره ، بل انتقل أيضا إلى محاولة تقليد الوسائل التى استخدمها غيره فى إشباع هذه الحاجات ، وانحصر سلوكه الاستثمارى بعد الاستقلال العسكرى فى أشكال محددة من المشروعات التى لاتخدم نموه الشامل بقدر ما تخدم اقتصاد المستعمر !

والواقع أن الحضارة الإسلامية لم تكن تملك رصيدا اقتصاديا تؤكد به هويتها الحضارية فى عالم الاقتصاد ، فلم يظفر المعنى الاقتصادى فى ضمير الإنسان المسلم بدرجة النمو التى ظفر بها فى ضمير الإنسان الغربى ، ولم يقبل المجتمع الإسلامى تحت تأثير احتياجاته الأساسية على متابعة النهضة العلمية التى كان قد بدأها على حين ظلت اجتهاداته الاقتصادية على هزالها محاصرة فى زوايا النسيان ؛ حتى إن النظرية الإسلامية الفريدة التى تناولت تأثير العوامل الاقتصادية فى التاريخ وهى نظرية ابن خلدون – لم تجد طريقها إلى معين الثقافة الإسلامية إلا فى نهاية القرن الماضى !

هذا الجهد المقل فى عالم الاقتصاد تفسره عوامل أخرى هى من صميم الجمود الحضارى الذى انتهى إليه نظام القيم فى المجتمع الإسلامى ؛ فقد حلت «التواكلية» محل الفعل فى العقلية الإسلامية بحيث لم تستطع أن تعبر عن محور واضح تتبلور عنده جهود الرزق فى

المجتمع الإسلامى ؛ كما عبر المجتمع الغربى بفكرة «المنفعة» عندما وضع النظرية الرأسمالية وبفكرة «الحاجة» عندما صاغ النظرية الماركسية !

وقد كان طبيعيا أن تتنافر فكرة «التواكلية» هذه وفكرة السعى الفردى لإدراك «المنفعة» أو فكرة السعى الجماعى لتحقيق الحاجة بحيث يستحيل الجمع بين أى من الفكرتين مع فكرة التواكلية فى إطار اجتماعى واقتصادى واحد !

ثم إن فكرة «التواكلية» بما تنطوى عليه من نبذ السعى الإرادى لتحصيل الرزق وتحسين سبل العيش تنطوى فى الوقت نفسه على رفض كامل للزمن المادى ؛ فالزمن ليس بالقيمة المادية التى يدور فى إطارها النشاط الاقتصادى ؛ إنما يجرى هذا النشاط خارج حدود الزمن المادى : أى فى نطاق الزمن الميتافيزيقى الذى يفترض فى القائم به الخلود والأبدية .

هذه «التواكلية» الموروثة من قرون الجمود الحضارى تُنافى نظام العمل الموقوت فى المجتمع الصناعى : فهذا المجتمع بشرقه وغربه يرفض الزمن الميت الذى تفرضه «التواكلية» على ظروف العمل فى المجتمع الإسلامى ؛ ومن ثمة كان طبيعيا أن يظل الاقتصاد الرأسمالى الذى شيده المستعمر فى بلدان العالم الإسلامى جسدا غريبا لايستطيع الانتشار فى محيطات اجتماعية تناهضه بتراثها وقيمها وثقافتها .

ويبدو أن هذه الحقائق التى كشفت عنها التجربة الاستعمارية لم تفد

كثيرا فى توجيه محاولات البناء الاقتصادى بعد مرحلة الاستقلال العسكرى للدول الإسلامية ؛ فقد انطلقت هذه المحاولات من تصور لإمكان علاج مشكلة الفقر على أساس رأسمالى ، وسرعان ما دللت التجارب على أن علاج «المرض» الفقر يختلف فى جوهره وعلاج «الأمراض العضوية» التى يجرى علاجها بأساليب واحدة لاتختلف باختلاف الألوان والأجناس .

فالعلاج الرأسمالى جرى «وصفه» لمجتمع معين تحيط به ظروف مادية ومعنوية معينة . فهو من ثم علاج غير قابل للنقل والتطبيق على مجتمعات أخرى تخضع لظروف مادية ومعنوية مغايرة ؛ فلكل مجتمع خصائصه الذاتية وظروفه الشخصية التى تجعل من فرض علاج اقتصادى لايتفق مع معادلته الاجتماعية ضربا من العبث .

ولم يحاول المستعمر بطبيعة تكوينه أن يوفق بين نظمه الاقتصادية والمعادلة الاجتماعية للبلاد المستعمرة ؛ بل على النقيض من ذلك اتجهت جهوده إلى إفساد عناصر هذه المعادلة فقد انحطت قيمة العمل الإنسانى على يديه ، وأصبح مجرد استرقاق للجياع لا يحفزه سوى عامل الخوف من الجوع !

فقد تحول العمل إلى قيمة سلبية ، وبدلا من أن يكون وسيلة لكسب الرزق وتحسين سبل العيش أصبح مجرد أداة لدرء خطر الجوع الذى يتهدد الإنسان المستعمر ، حتى تسعير العمل كان يجرى وفقا لسوق يقف فيها

المستعمر موقف المحتكر ، أما قوى العمل فلم تكن تملك من وسيلة مشروعة تدافع بها عن حقها فى أجر عادل !

وهكذا استطاع المستعمر أن يعبر بالإنسان المسلم من « التواكلية » الاقتصادية حيث لم يكن له فى ظلالها أى حاجة إلى نوع من « الطفيلية الاقتصادية » حيث أصبحت له حاجات لايملك أى وسيلة منظمة لإشباعها !

هذه التبعية الاقتصادية التى توثقت عراها عبر سنى الاستعمار الطويل لم يستطع التحرر من الاستعمار العسكرى تقويضها ؛ بل ظلت تقوى وتشتد بعد التحرر مع حاجة الدول الإسلامية إلى تأمين وجودها وتطلعها إلى تحقيق تنميتها ؛ فلم تكن هذه التبعية الاقتصادية رابطا ماديا يسهل التحلل منه ، بل كانت تنطوى أيضا على روابط فكرية وثقافية عميقة حرص المستعمر على دعمها وإنمائها من خلال نشر ثقافته وأفكاره فى البلاد المستعمرة !

ولم تكن النظريات الفلسفية والسياسية والاقتصادية التى تلقنها مثقفونا على أيدى المستعمر سوى جانبٍ من ذلك الرباط الفكرى الذى أراد به توطيد أركان التبعية الاقتصادية وتكريسها دائما لخدمة مصالحه ! وكما نمت عند الإنسان المسلم فى عالم المادة رغبة إلى تقليد حاجات المستعمر وعاداته وأذواقه — فقد نمت عنده أيضا فى عالم الأفكار رغبة إلى تقليد نظرياته ونظمه ومعتقداته بحيث إذا ماعدنا إلى موقف صفوتنا

المثقفة من مشكلات الفقر وجدنا هذه الصفوة تقف مجرد موقف اختيار بين ليبرالية آدم سميث ومادية كارل ماركس ! وكأن مشكلات الفقر لاتجد حلولها الناجعة فى سوى الأخذ بهذا المذهب أو ذاك !

هذا الهروب إلى الإمام الذى طبع المثقف المسلم لم يفد شيئا فى حل المشكلات الاقتصادية للعالم الإسلامى ، ولم يلهم أصحابه فى اكتشاف أسباب الفشل التى ميزت الكثير من محاولات التنمية الاقتصادية التى جرت فى بعض بلدان العالم الإسلامى على أسس ليبرالية أو ماركسية .

ولم يستطع المثقف المسلم أن يتخلص من مخدر الثقافة الغربية ليرى المشكلة بمنظار آخر !

فهذه التجارب كلها قامت على أساس نظريات أفرزتها حضارة مغايرة فى جوهرها وتكوينها لمضمون الحضارة الإسلامية ، وهى نظريات تعبر عن واقع اجتماعى ونفسى مختلف تمام الاختلاف عن الواقع الاجتماعى والنفسى للمجتمعات الإسلامية ، ولايمكن أن تستجيب من ثم لواقع اجتماعى ونفسى آخر وأن تتفاعل وهذا الواقع الآخر فى اتجاه التقدم .

لقد جاءت بعض التجارب الإنمائية فى بعض دول العالم الإسلامى شاهدا صارخا يؤكد هذه الحقيقة ؛ فقد اعتمدت إندونيسيا فى أعقاب تحررها العسكرى فى صياغة تجربتها الاقتصادية على أيدى أكبر الاقتصاديين الغربيين وهو الدكتور شاخت صاحب المعجزة الألمانية إبان

حكم هتلر ، وعلى الرغم من كفاية رائد التجربة ومقدرته الاقتصادية فقد انتهت إلى فشل محقق ! ولاشك أن هذا الخبير العملاق لم يخطئ فى تقويم الاقتصاد الإندونيسى ، ولم يخفق فى رسم الخطة الاقتصادية وفقا للأصول التى تتطلبها المهنة ، ولكنه لم يستطع تقدير الظروف العقلية والنفسية والثقافية للمجتمع الإندونيسى ، ولم يستطع من ثم اكتشاف المعادلة الاجتماعية الخاصة به ، بل عكف على صياغة الحلول الاقتصادية وفقا لمعادلته الاجتماعية : أى وفقا للظروف العقلية والنفسية للمجتمع الألمانى ، وكانت النتيجة انهيار التجربة مع أول امتحان مع الواقع !

هذه الحقيقة لم تكن بعيدة عن أذهان الكثيرين من أساتذة الرأسمالية ؛ فقد كان هؤلاء ساسةً وخبراء – على اتصال وثيق بالبلاد المستعمرة وعلى علم ومعرفة بحقيقة الظروف السائدة فيها ، بل كان منهم من غرق إلى أذنيه فى دراسة المكونات التاريخية والثقافية والاجتماعية لهذه البلاد ، وفهم حقيقة التنافى بين النظام الرأسمالى والواقع الاجتماعى والنفسى للبلاد المستعمرة .

وعلى الرغم من ذيوع النتائج التى انتهوا إليها سواء عن طريق الدراسات المنشورة أو عن طريق التقارير والأبحاث الأكاديمية فقد ظلت آثارها محدودة فى مجالات الفكر الاقتصادى الغربى ؛ حتى إن نظريات التنمية التى قدمها هذا الفكر لبلدان العالم الإسلامى بعد الاستقلال العسكرى – لم تحد فى معظمها عن المنظور الرأسمالى فى تصور مشكلات

التخلف وفى اقتراح الطرق الكفيلة بعلاجها :

فقد اتجهت فى غالبيتها العظمى إلى تناول الجانب الاقتصادى البحت من المشكلة باحثة فى الشروط الفنية الواجب توافرها لتكوين رأس المال وإطلاق التنمية .

وإذا كانت بعض الدراسات العلمية الجادة كتلك التى قام بها الاقتصادى السويدى «جوينار ميريال» والاقتصادى الفرنسى «فرانسوا بيرو» والاقتصادى الامريكى «روستو» وغيرهم قد لمست الجوانب الاجتماعية لمشكلة التخلف ، وأبرزت أهمية هذه الجوانب فى نجاح جهود التنمية – فإنها قد اتجهت صراحة أو ضمنا إلى المقاييس الرأسمالية فى تقويم المشكلة وإلى وصف «توليفة» بين التقنية الرأسمالية فى تكوين رأس المال وبين الأوضاع الاجتماعية والنفسية الموروثة فى البلدان الإسلامية ، بل من بين هذا الفريق من ذهب إلى حد مهاجمة القيم الإسلامية جملة وتفصيلا واعتبارها من معوقات التنمية التى لابد من إزالتها كشرط أولى لضمان نجاح هذه «التوليفة» !

وعلى الصعيد السياسى وجد هذا الاتجاه تقنينا فى إستراتيجية الدول الرأسمالية ، وظلت سياستها أمينة على تدعيم الخط الرأسمالى فى المستعمرات السابقة .

فالوصفة الرأسمالية أصبحت عند ساسة هذه الدول «بضاعة حاضرة» لعلاج مشكلات الفقر والنهوض من التخلف ، وأصبح

الخروج عليها جريمة سياسية تستحق المؤاخذة والعقاب ! لقد نهض هذا التقنين على أساس احتواء جهود التنمية التى انطلقت من العالم الفقير وإخضاعها للنظم والأساليب الرأسمالية ، ولم تقف محاولات الاحتواء عند حد تقديم النصيحة أو إعطاء الخبرة التى تقطع بصلاحية الوصفة الرأسمالية للقضاء على آلام العالم الفقير والارتقاء به من وهدة التخلف ، بل ذهبت إلى حد تعليق المعونات والقروض التى تقدم له على الأخذ بالوصفة الرأسمالية وتطبيق الأساليب الرأسمالية فى عمليات التنمية !

ولم يفد هذا التقنين طويلا فى ربط دول العالم الإسلامى بعجلة الاقتصاد الرأسمالى ، فما ورثه هذا العالم من فقر وتبعية وما انتابه من يقظة مفاجئة على واقعه المؤلم – قد التقى هو والموجة الجديدة من المد الفكرى التى بدأت تجتاح العالم منذ منتصف هذا القرن ، وهى الموجة التى عبر عنها الاتحاد السوفيتى ثم الصين فى واقع جديد صنعته الثورة البلشفية والثورة الصينية .

وقد تسللت هذه الموجة عبر هذا الرباط المحكم من علاقات التبعية التى شدت العالم الفقير إلى دائرة المصالح الرأسمالية ، وأفقدته قدرة البحث عن طريق بديل ! ولم يستطع هذا التقنين على الرغم من صرامته حماية علاقات التبعية التى شدت العالم الفقير إلى حظيرة الاقتصاد الرأسمالى من إغراء هذا الواقع الجديد !

فقد قدم فى إطار إعلامى جذاب صادف وقعه العميق عند شعوب

العالم الفقير ؛ فهو ينطلق من عدائه للاستعمار ودعوته إلى التحرر من روابط التبعية ، وهو يطرح حلا جديدا لمشكلة الفقر ، ويقدم الأدلة العملية على نجاح هذا الحل ، وهذه العناصر وحدها كفيلة بضمان التأييد الواسع له والرغبة العارمة فى اتخاذه دستورا جديدا لقهر الاستعمار وهزيمة الفقر .

وإذا كانت تجربة الواقع الرأسمالى قد بنيت فى العالم الفقير على أساس الاستعمار المباشر وفرض النظم والأساليب الرأسمالية على المجتمعات المستعمرة – فإن الواقع الجديد لم تسبقه تجربة فى دول العالم الإسلامى ، بل كان سنده الكبير هو التجربة السوفيتية التى انتقلت إليه من خلال الدراسات الموجهة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

فعالمنا الإسلامى لم يلمس حقائق التجربة السوفيتية كما لمس حقائق التجربة الرأسمالية فوق أرضه ، ولم يقدر نتائجها على حريته ورفاهيته ؛ كما قدر نتائج التجربة الرأسمالية على حريته ورفاهيته .

وحتى المكونات الفكرية والثقافية لهذا الواقع الجديد لم تحظ فى ضمير الإنسان المسلم بالدراسة الكافية والفهم العميق ؛ فقد طغت شهوة الانتقام من الواقع القائم على إرادة البحث المستنير فى حقيقة الواقع الجديد وجدواه فى علاج مشكلات الفقر ، ولم يفلت المثقف المسلم من هذا المصير ، فانقسمت صفوفه أمام القضية المطروحة ، وبرز فى الساحة فريق يؤيد هذا الواقع الجديد ، ويدعو له كتجربة قابلة للتطبيق

الفورى . وهذا التأييد غير المشروط لم تسانده فقط خلفية مذهبية معينة هى النظرية الماركسية ، وإنما ساندته أيضا مزاعم خاطئة عن طبيعة المكونات الفكرية والثقافية لهذا الواقع الجديد .

فالاتحاد السوفييتى لم يبدأ نهضته الصناعية من الصفر كما تزعم الدعاية الشيوعية ، بل بدأها من تراث ثقافى وعلمى عريض هيأت له الحضارة الغربية ذاتها ؛ كما أنه استطاع أن يلائم بين النظرية الماركسية التى هى نتاج الحضارة الغربية وبين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية ، ولم تبدأ انطلاقته الاقتصادية إلا منذ اللحظة التى نجح فيها لينين فى صب مبادئ النظرية الماركسية فى ضمير الشعب الروسى وعقله ونفسيته !

وهذا يقتضى بداهة أن تكون الجذور الحضارية لهذا الشعب قابلة لمثل هذه الملاءمة .

وحتى عملية الصب هذه لم تنجح فى جعل الماركسية أساسا راسخا لدينامية الشعب الروسى ، لكنها انتهت تحت ضراوة التجربة الثورية وعنفها إلى غطاء مذهبى يخفى فى حقيقته رأسمالية الدولة التى فرضت نفسها على مجتمعات الاتحاد السوفيتى ، حتى إن الأرثوذوكسية الماركسية التى شهدتها الطفرة الأولى للثورة البلشفية انتهت فى نظر الماركسيين الأصلاء أنفسهم إلى ردة رأسمالية تختفى تحت رداء زائف من الماركسية اللينينية !

ثم إن طبيعة التكوينات الفكرية والثقافية للواقع السوفيتى الجديد ودرجة التقدم الصناعى التى بلغها إذا ما أضيفت إلى حجمه الهائل المؤثر وإلى كتلة الدول التى اجتذبها إلى فلكه - تجعل له وضعا متميزا فى موازين القوى العالمية ، ولايمكن من ثم قياس علاقاته بدول العالم الفقير بمقياس المصالح المشتركة والأمانى المشتركة فهذه اللهجة التى يروج لها اليسار الشيوعى فى بلادنا تنطوى على تبسيط ساذج لأدق حقائق العلاقات الدولية التى لاتعرف لقاء إستراتيجيا فى المصالح المشتركة ولا فى الأهداف المشتركة بين طرفين غير متعادلين فى الوزن والتأثير !

وكل ما تعرفه هذه العلاقات مجرد لقاءات تكتيكية على مصالح وقتية أو أهداف وقتية ، ثم لايلبث أن يعود التناقض بين الطرفين من جديد بعد انقضائها .

وقد شهد العالم الإسلامى تجربة واقعية لهذه اللقاءات الوقتية مع الكتلة الشيوعية فى قضية فلسطين ، فلم يكن الهدف من مساندة الاتحاد السوفيتى للعرب هدفا إستراتيجيا يرمى إلى إزالة دولة إسرائيل ، ولكنه كان هدفا تكتيكيا يرمى إلى تثبيت أقدامه فى المنطقة العربية ! وعلى الرغم من إعلان الاتحاد السوفيتى فى غير ما مرة أنه يرفض المساس بالكيان الصهيونى ، وعلى الرغم من بيعه للعرب أسلحة تُناسِبُ أهدافه التكتيكية : أى أسلحة تكفى لا لاستعادة أرض فلسطين ولكنَّ الدفاعَ فقط عما تبقى من الأراضى العربية ؛ فقد ظل بعض العرب من أنصاره

يتوهمون وحدة المصالح والأهداف القريبة والبعيدة فى العلاقات التى تربطه ببعض الدول العربية ، ثم عندما ينادى الاتحاد السوفيتى ومن ورائه دول الكتلة الشيوعية بتحرير العالم الفقير من روابط التبعية الاستعمارية ، ويتقدم لمعونته ماديا ومعنويا – فهو لايصدر فى سلوكه هذا عن مبادئ أخلاقية تدعوه إلى وجوب تحرير الفقراء وإعانتهم على إقامة مجتمعات العدل والرفاهية والاستقلال ، ولكنه يصدر فى ذلك عن مصلحة إستراتيجية بعيدة المدى أملاها وزنه المؤثر فى العلاقات الدولية وطموحه إلى إزاحة خصمه الرأسمالى من الساحة الدولية والانفراد وحده بسيادة العالم !

وإذا كان هناك قول يدعى بتمشى هذه المصلحة الإستراتيجية مع أصول النظرية الماركسية بوصفها دعوة عالمية تسعى إلى توحيد العالم لإدراك الشيوعية – فإن عليه أن يفترض أولا قبول دول العالم الفقير عن طواعية واختيار مبادئ هذه النظرية وإيمانها بأهدافها القريبة والبعيدة ! أما توريط هذه الدول فى علاقات تدريجية مع دول الكتلة الشيوعية ثم فرض «النظم الشيوعية» عليها من بعد بالقوة المسلحة من الخارج أو بالانقلاب الدموى من الداخل – فلا يمكن اعتباره سببا لوحدة المصالح الإستراتيجية بين الطرفين ، وإنما هو من قبيل فرض الوصاية المذهبية قصد اصطناع التلاقى بين مصالحَ وأهدافٍ هى فى الأساس متصادمة متنافرة !

وإذا أردنا رسم خريطة سياسية تحدد موقع الاتحاد السوفيتى على محاور العلاقات الدولية ، وتعكس حقيقة روابطه بالعالم الإسلامى — فإنه لا يسعنا سوى رسم محورين متوازيين يمثل كل منهما عالما مختلفا : محور الفقر طنجة — جاكارتا ، ومحور الثراء موسكو واشنجطون ، والمحور الأول تدور حوله أفلاك الدول الإسلامية التى لايزيد متوسط الدخل الفردى فى أى منها على ٤٠٠ دولار باستثناء الدول البترولية التى تمثل حالات شاذة ، أما المحور الآخر فتدور حوله دول أوربية وآسيوية وأمريكية لا يقل متوسط الدخل الفردى فى أى منها عن ٢٠٠٠ دولار !

ومن النظرة الأولى نتبين التناقض الصارخ بين دول كل من المحورين :

فمحور طنجة — جاكارتا يمكن تمييزه بإنسان الجوع والعرى والتخلف العقلى ؛ كما يمكن تمييزه أيضا باقتصاد المادة الأولية .

ومحور موسكو واشنجطون يمكن تمييزه بإنسان الاكتفاء المادى والوعى العقلى ؛ كما يمكن تمييزه أيضا باقتصاد الصناعة المتطورة .

كيف يمكن إذن تصور علاقات متكافئة بين دول كل من المحورين ؟

لقد تعرفنا مما سبق على استحالة هذا التكافؤ فى علاقات الغرب الرأسمالى بدول العالم الفقير ، وبينا أن روابط الاستغلال والتبعية هى الطابع المميز لتلك العلاقات ، فهل يشذ الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه عن هذه القاعدة ؟

يجيب الماركسيون العرب بنعم ، ودليلهم أن الاتحاد السوفيتى له مصلحة أكيدة فى معاونة الدول الفقيرة على التحرر من روابط التبعية الرأسمالية لأن فى هذا التحرر تقويضا للإمبراطورية الاستعمارية ، ولكنهم لم يفسروا لنا روابط التبعية الجديدة التى يقيمها الاتحاد السوفيتى على أنقاض روابط التبعية القديمة وجنوحه إلى فرض معدلات ظالمة فى علاقاته التجارية مع الدول الفقيرة بعد انفراده بالتعامل معها !

ألا تكفى ما أفضت إليه تجارب البيع والشراء بين الاتحاد السوفيتى وكل من مصر وسورية وغانا وغينيا والجزائر عندما كانت مبادلة المنتجات المصنعة بالمواد الأولية تجرى على أساس أسعار فاحشة عند البيع وأسعار بخسة عند الشراء ؟

ألا تكفى سياسة « القروض المنخفضة الفوائد » التى تعقد على شرط الشراء من الاتحاد السوفيتى بأسعار تفوق أسعار السوق الدولية على حين يفرض السداد بمواد أولية يقل سعرها كثيرا عن أسعار السوق الدولية ؟

إن هؤلاء الأدعياء يرفضون تصور موقع الاتحاد السوفيتى من الخريطة السياسية ووزنه المؤثر فى موازين القوى الدولية ، ونزوعه الدائب إلى انتزاع السيطرة على العالم الفقير من قبضة العالم الرأسمالى !

إنهم يتعامون عن أنه يمثل أحد القطبين على محور القوة الكبير الذى يقتسم عالم اليوم ، وكما أن الغرب الرأسمالى يستميت فى تثبيت أقدامه على أرض العالم الفقير . ويسعى حثيثا إلى تصعيد قدراته الصناعية – فإن

الاتحاد السوفيتى وكتلته الشيوعية تلهث وراء الهدف نفسه ، وتعدو وراء الغاية نفسها وإن اختلفت الأساليب وتباعدت السبل !

وهو بمنطق هذا السباق الضارى ليس مستعدا لأن يضحى بنموه الصناعى من أجل إنصاف العالم الفقير ؛ كما أنه ليس مستعدا لترك منابع المادة الأولية التى يزخر بها هذا العالم نهبا لخصمه العنيد يستزيد بها قوة على قوة ، وسيادة على سيادة !

إن الصورة الزائفة لموقف القوتين العظميين من دول العالم الفقير تلقى فى روع المناصرين لهذا المعسكر أو ذاك بأن هناك سباقا شريفا من أجل صداقة هذا العالم وخيره ! ولكن الصورة الحقيقية تشير إلى أن هناك صراعا دمويا بين العملاقين على أرض الفقراء ، من أجل ثروة الفقراء ومن أجل السيادة على الفقراء !

إن الهوة تزداد اتساعا وعمقا بين محور الجوع ومحور الثراء ، فقد سجل الدخل القومى لدول العالم الفقير فى السنوات التى تلت التحرر العسكرى ، تدهورا وصل إلى حوالى ١٦٪ على حين تزايدت معدلات النمو السكانى تزايدا خطيرا ، وهبط مستوى المعيشة أو تجمد فى عدد من هذه البلدان ! وعلى الرغم من أن جهود التنمية التى جرت حتى اليوم لم تفلح فى تضييق هذه الهوة أو وقف اتساعها فلم يتبلور أى اتجاه جديد يدعو إلى مراجعة سياسات التنمية والنظم والأساليب المتبعة حتى الآن لتحقيقها ؛ فمازالت بلدان العالم الفقير المصدر الأساسى للمواد الخام :

فنسبة ما يصنع محليا من هذه المواد جد هزيل :

فالدول العربية المنتجة للبترول مثلا لاتصنع على أرضها سوى حوالى ٦٪ من إجمالى إنتاجها البترولى !

ومصر لاتصنع من قطنها سوى حوالى ١٥٪ من إجمالى إنتاجها والمغرب لايكاد يصنع ٥٪ من إجمالى إنتاجه الفوسفاتى !

والأغنياء حريصون على الإبقاء على مخزن المواد الخام الذى شيدوه فى العالم الفقير ، فهو يضمن لهم دائما استمرار نموهم الصناعى بأقل تكلفة ممكنة ، وهو يضمن لهم أيضا أسواقا استهلاكية واسعة لموادهم المصنعة . وسواء كانت هذه المواد سلعا إنتاجية أم سلعا استهلاكية فإنها تجد كل الرواج فى عالم لايكاد يكفى أبسط احتياجاته الصناعية .

فإنسان العالم الفقير هو أيضا الإنسان الرخيص الذى يعمل كثيرا ويأكل قليلا ! هو « بروليتير » العالم الصناعى بشرقه وغربه يبذل العمل الشاق فى بطون المناجم وعرض الحقول المحرقة ، ولا يتقاضى سوى جزء من قيمة عمله فى حين يذهب « فائض القيمة » إلى أولئك الذين يتربعون على قمم الصناعة فى العالم !

هذا الواقع المؤلم يعيش فى إدراك المثقف المسلم ، ولكنه على الرغم من مرارته لم يتحول فى سوى حالات قليلة إلى جهد أصيل للبحث عن مخرج لهذه الورطة التاريخية . وحتى فى هذه الحالات القليلة التى اتجهت فيها الجهود إلى معين الحضارة الإسلامية لتبحث فى أصولها عن حلول

جديدة ارتطمت على الفور بجدارُ الاستعمار الفكرى الذى حرص الأغنياء على تثبيته فى عقل المثقف المسلم وفى وجدانه ! فالاستعمار ليس قهرا ماديا فحسب ، بل هو قبل كل شيء استيلاء فكرى على العقول واستحواذ مخطط على مفاتيح الضوابط النفسية عند المثقف ، وهو فى هذا السبيل يجند كل الوسائل ، ويركب أنسب السبل التى تصل به إلى هذه الغاية ! .

والحق أن أمانى المسلم عندما تفتح وعيه على الصدمة الاستعمارية لم تكن بعيدة عن حساب المستعمر وتقديره ، فقد كان هذا التراث العريض الذى نسجه الإسلام عبر العصور مصدر قلق دائم لجحافل الاستعمار ومصالحه الحيوية .

ولم تكن ظاهرة الاستشراق التى واكبت عهود الاستعمار الأولى سوى مظهر من مظاهر هذا القلق أراد بها الغرب الرأسمالى اكتشاف مكنون الحقيقة الحضارية الإسلامية والوقوف على دقائق أسرارها ، فالمستعمر الغربى لم يفتن قط بتفوقه الحضارى ، ولم يخدع قط بالغفلة الإسلامية التى سبقت وجوده الاستعمارى بزمن طويل ؛ فحضارة الحديد والصلب لاتضمن له السيادة الدائمة على حضارة الدين ووجوده العسكرى لن يعصمه من صحوة التحدى الكامنة فى معين العقيدة الإسلامية !

لقد كانت حضارة الإسلام تشكل أخطر الحضارات التى واجهها فى العالم الفقير لا لقدرتها المادية القاهرة ، فلم تكن تملك باخرة ولا مدفعا

تواجه به ثورة الغرب الصناعية ، ولا لامتيازها بقدرة الاقتباس والاستيعاب ، فلم يكن فى حوزتها من مفاتيح المعادلة الإنسانية مايؤهلها لاستيعاب وهضم مافاتها من حضارة الغرب والنهوض لمواجهته !

ولكن خطر الحضارة الإسلامية كان يلوح من ثنايا ذلك الرصيد الجاد من القيم المادية والروحية الذى خطته الشريعة الإسلامية ؛ فقد ظلت بقايا من هذا الرصيد مطبوعة فى أفئدة المسلمين وقلوبهم تدعوهم فى كل خطوة إلى صحوة جديدة تعود بهم إلى جادة الطريق ، ولم تكن انتفاضة محمد بن عبد الوهاب والمهدى والأفغانى ومحمد عبده وعلال الفاسى وغيرهم من الرواد المسلمين سوى تعبير عن إرهاصات هذه الصحوة الإسلامية التى دوخت المستعمر ، وأرهقت وجوده على أرض العالم الإسلامى زمنا غير قليل !

هذه القناعة بخطورة الصحوة الحضارية الإسلامية انعكست على سياسة المستعمر فى بلدان العالم الإسلامى ، فاتجهت جهوده إلى مد القنوات الضرورية لنقل علومه وفنونه وفلسفاته ونظمه إلى برامج التعليم والثقافة بعد أن فرض أساليبه وتنظيماته وقوانينه على الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى !

وفى خطوة أولية استبعد الإسلام من ميادين الحياة الاجتماعية ؛ ليصبح محصورا فى دائرة الأحوال الشخصية ، واحتلت القوانين الوضعية المدنية والجنائية مكان أحكام الشريعة الإسلامية فى الغالبية الساحقة من

دول العالم الإسلامى ، حتى القانون العام الإسلامى بما يتضمنه من قواعد سياسية وأصول تحكم العلاقات الدولية – اختفى بدوره من ميدان الحياة العامة ، لتفرض فى مواضعه قواعد القوانين العامة الغربية وأصولها !

جرى كل ذلك فى طول العالم الإسلامى وعرضه تحت لافتة تبريرية جذابة روج لها المستعمر طويلا ، وهى التحديث والمعاصرة ، فلم يكن جهد المستعمر مسلطا فقط على محاولة إقناع الإنسان المسلم بجدوى هذه القواعد والقوانين وفعاليتها ، بل كان مسلطا فوق ذلك على محاولة هدم الشريعة الإسلامية بالتدليل على تخلف مبادئها ، وعجز نظمها عن مسايرة روح العصر ! وقد أعمل المستشرقون طويلا معاولهم فى هذا الميدان ، وخلفهم فى هذا الجهد المد الشيوعى الزاحف إلى بلادنا !

وإذا كان بعض المستشرقين ومن تأثر بهم ونحا نحوهم من أبناء الشعوب الإسلامية قد استخدموا الدراسات التاريخية والفقهية استخداما مغرضا لبلوغ غايتهم ، فعمدوا إلى أساليب الدس الملتوية تحت شعار العلم والبحث العلمى – فإن المد الشيوعى قد استخدم فى أول عهده أساليب الهجوم المباشر الصريح على كل ما يمثله الإسلام من قيم ومبادئ ، وذهب إلى إعلان رفضه المطلق لكل الأديان السماوية ! وعندما اكتشف عجز هذه الأساليب عن زعزعة العقيدة الإسلامية فى النفوس ، بل اشتداد مقاومة المسلمين لمبادئه – اتجه على الفور إلى إجراء « المصالحة

المرحلية » مع الدين والكف الوقتى عن مهاجمته ! وسلك المخطط الشيوعى فى العالم الإسلامى سلوكا فريدا فى شذوذه وغرابته ، فقد ادعى ارتفاع كل تناقض بين الشيوعية والإسلام ، بل ذهب إلى الزعم بقيام الوفاق والاتفاق بين الماركسية اللينينية والشريعة الإسلامية ! [١]

ولسنا هنا فى معرض الدفاع عن الشريعة وتفنيد بطلان هذه المزاعم ، وكل ما يعنينا من سوق هذه الهجمات الضارية وبيان الأساليب الملتوية التى تنتهجها هو استرعاء النظر إلى الوجهة التى تتخذها ؛ إذ تتركز فى غالبيتها لا على قيم الشريعة الإسلامية كما وردت فى القرآن والسنة ، ولكنها تتركز على ما آلت إليه هذه القيم فى ممارسات المسلمين ، فهى تتجه والحالة هذه إلى اعتبار ماصارت إليه تعاليم الشريعة على أيدى المسلمين من جمود وتحجر ، وما انتهت إليه فى العمل من تحريف وتزييف ! حتى إن البدع والخرافات التى ترسخت مع الزمن فى نفوس الأغلبية الساحقة من المسلمين اعتبرت هى الأخرى ضمن مأثورات التراث الإسلامى !

وهكذا حمل الدين الإسلامى وهو دين الجد والعمل مسئولية التواكلية التى تطبع العقلية الإسلامية اليوم ، واستند الغزو الفكرى على ظواهر بعض النصوص القرآنية للتدليل على أن عقلية التواكل المعادية للتنمية تجد أصولها فى صلب القرآن ، فهذه النصوص تؤكد كلها أن

---

(١) راجع فى هذا الشأن مؤلفنا المخطط الشيوعى فى دول العالم الإسلامى منشورات المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٧١ .

الرزق بيد الله ، وأنه المدبر والموزع للأرزاق بين البشر ، وأن الجهد الإرادى الذى يبذله الإنسان لن يزيد أو ينقص من النصيب الذى قدره الله !

وغير خاف ماتنطوى عليه هذه الدعوى من زيف وتضليل ؛ فالإسلام حض على العمل ، وارتفع به إلى مستوى الفريضة ، والآيات البينات عندما تؤكد (وقل اعملوا . .) أو (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى . . .) إلى آخره . . إنما تحرص على إلزام المسلم بهذا المعنى فى سلوكه الاقتصادى .

ولن نسترسل فى التدليل على كذب مثل هذه الدعوات ؛ فإن ما يعنينا فى هذا الفصل هو تحديد أبعاد المخطط الذى يستهدف تدمير القيم الإسلامية فى نفوس المسلمين وفى حياتهم ، حتى ينفرد الفكر المستورد بعقول المسلمين ، ويستبد بنفوسهم من غير مزاحمة أو منافسة !

فهذه التواكلية الموروثة عبر عصور الجمود والاستسلام التى رانت على العالم الإسلامى منذ أكثر من ثمانية قرون ليست سوى نتيجة لابتعاد المسلمين عن قيم الإسلام وانحرافهم عنه انحرافا أدى إلى تفكك أواصرهم وانحلال مجتمعهم واضمحلال حضارتهم . ومخططات الغزو الفكرى تتجاهل كل تلك العوامل ، وتتجه بكل قواها إلى تسليط الأضواء على النتائج دون الأسباب موهمة بأن هذه السلبيات من صنع الإسلام ! وأن ظهورها وانتشارها فى المجتمع الإسلامى راجع إلى تطبيق الشريعة

الإسلامية وأخذ المسلمين بتعاليمها وأحكامها فى حياتهم الدينية والدنيوية !

وهذا الخلط بين الإسلام والمسلمين والمرادفة بين تعاليم الإسلام وممارسات المسلمين مكّن للمد الشيوعى من الضرب على أوتار الظلم الاجتماعى الذى شطر المجتمع المسلم طوال عهود الاضمحلال إلى أسياد وعبيد ، أو بحسب التعبير الماركسي إلى مسحوقين وإقطاعيين ، وأصبحت هذه النغمة ركيزة المد الشيوعى وسنده فى التسلل إلى العالم الإسلامى ! وهنا أيضا يحرص المخطط الشيوعى على الربط بين الإسلام وما انتهى إليه المسلمون ، ويذهب فى غيه إلى حد الزعم بأن اختلال موازين الكيل فى المجتمعات الإسلامية راجع إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ؛ فهى فى منطقة تقنن الطبقية وتعترف بمشروعيتها ، وتكرس الفقر لخدمة طبقة إقطاعية مستغِلّة ضد طبقة مسحوقة مستغَلّة !

هذه النماذج من هجمات الغزو الفكرى على تباين خلفياتها المذهبية واختلاف أهدافها السياسية لم تنجح فقط فى استبعاد القيم الإسلامية من دائرة التطبيق ، بل نجحت أيضا فى خلق شريحة كبيرة من المثقفين المسلمين المناهضين لتطبيق الشريعة الإسلامية فى ميادين الحياة العامة ، وهذه المناهضة ليست مبنية دائما على عداء للدين الإسلامى ، ولكنها مبنية غالبا على قناعة استولت على فريق كبير منهم مفادها أن تعاليم الشريعة وأحكامها لاتصلح لسياسة أمور الدنيا ، بل يجب أن تبقى

محصورة فى سياسة أمور الدين ! وهذه الدعوى الشهيرة التى جسدها الدكتور على عبد الرازق فى كتابه «الإسلام وأصول الحكم» تجد رواجها اليوم فى الأوساط المثقفة التى تكونت بعيدا عن رحاب الشريعة فى الجامعات والمعاهد العصرية ؛ فهى فى واقعها مبتناة على الجهل بأحكام القرآن والسنة والاجتهاد والتاريخ الإسلامى نفسه ، وقصور عن إدراك طبيعة الشريعة الإسلامية وروحها ومراميها !

فالشريعة الإسلامية تتركب من أحكام دينية وأحكام دنيوية ، والترابط بين أحكامها وثيق متين ، فهى كل لايتجزأ : إما أن يؤخذ كله أو يترك كله ؛ ففصل شئون الدين عن شئون الدنيا ينطوى على تعطيل لجانب وظيفى من الشريعة لاتستقيم أحكامها ومراميها إلا بأعماله وتطبيقه .

فالتوافق بين الدين والدنيا ضرورة أساسية لا تنهض حكمة الدين إلا بها ؛ لأن الدين أى دين يستهدف ضبط السلوك الإنسانى على الحياة الدنيا على الصورة التى تخدم غايته ؛ فالمسيحية عندما تدعو إلى عبادة إله واحد هو رمز المحبة والعدل والخير- فإنما تدعو فى الوقت نفسه إلى التقرب إليه بفعل المحبة والعدل والخير ، فتلك أوصافه جل شأنه التى يتشبه الإنسان بها فى حياته الدنيا ، ولا يمكن أن تستقيم عبادة الله بتجنيبها أو بفعل نقيضها فى السلوك الدنيوى !

وإذا كان هذا هو جوهر الدين وحكمة رسالته فكيف يمكن فصله

عن واقع الحياة دون المساس بجوهره وإهدار حكمته ؟

وإذا كانت الشريعة الإسلامية تنفرد بتجاوز جانب الأمر والنهى فى العبادات إلى الأحكام والأصول المنظمة للحياة الدنيا وتربط بينهما برباط متين وترتب على مخالفتهما الجزاء الدنيوى والجزاء الأخروى – فكيف يتصور إعمال جانب الدين وتعطيل جانب الدنيا بغير تعطيل الدين كله ونفى الحكمة من تشريعه ؟

إن دعوى هؤلاء الأغرار فى إقرار جانب الدين وتعويض جانب الدنيا بأحكام وضعية كدعوى من ينكر على الإنسان لزوم القدمين زاعما أن قدما واحدة تكفى حمله على السير فى اتزان وخفة ، ولكن بشريطة أن يستعيض عن القدم الأخرى بعصا صناعية !

ويلحق بهؤلاء الأغرار لفيف آخر لاينكر على الإسلام طبيعته فى كونه دين حياة وأسلوب حياة ، ولكنه يتبع هذا التسليم بزعم ينفيه ، وهو أن الشريعة الإسلامية قد نضب معينها فى معالجة شئون الدنيا ، ولم يعد لديها ما تعطيه من نظم وأحكام تنهض بمجتمع عصرى ! وهم بهذا الزعم يطلقون أيديهم فى التنظيم والتشريع باسم الاجتهاد ، ويحملون الدعوة إلى نقل كل ما هو مفيد فى الحضارات الصناعية المعاصرة ، وهم بهذا السلوك يتعامون عن الكليات والأصول التى جاءت بها الشريعة الإسلامية ، ويرفضون اعتبارها مصدرا أصيلا للابتكار والتجديد ! وكثيرا ما تخرج « اجتهاداتهم » على حدود الشريعة ، بل كثيرا ما تصطدم

هى وجوهر رسالتها .

والواقع الذى لا لبس فيه أن هؤلاء القوم لايعملون اجتهادا ؛ لأن الاجتهاد يفترض الالتزام بروح الشريعة ونصها ، والتقيد بكلياتها ومقاصدها ؛ فاجتهادهم المزعوم لايعدو أن يكون اجتهادا فى النقل والتقليد عاد على الأمة الإسلامية بأكبر البلاء ، وأورثها أعظم التناقضات بين دينها ودنياها ، وما تطبيق النظم المصرفية الغربية بما تنطوى عليه من أسس تناهض نصوص الشريعة وروحها سوى بعض ثمار هذه الاجتهادات المزعومة التى مارسها بلا كلل أعضاء هذا الفريق !

وإذا كان ثمة اجتهادات أصيلة ترمى إلى إعادة الشريعة الإسلامية إلى مكانتها فى سياسة أمور الدنيا – فإن هذه الاجتهادات مازالت فردية ومحدودة لايجمعها رابط ، ولا يضبطها ضابط ، فهى تمثل جهود نفر من المسلمين استشعر سوء الحال ، وأدرك خطر المآل ، فهب يدفع عن الدين ركام الجمود ، ويستنهض العودة إلى الأصالة ويعمل الاجتهاد لاستخلاص الحلول والأحكام فيما لم يرد فيه نص . وقد استخدم من الوسائل الفكرية والمادية ماجادت به الحال بغير تعاون جماعى فعال يرقى بجهده إلى مستوى القضية !

نعم ، إن ماتشهده الساحة الإسلامية اليوم من اجتهادات إنما هى إرهاصات أفراد وليست نتاج جماعة ، فما زالت المجتمعات الإسلامية

بتركيباتها الثقافية والسياسية بعيدة عن استقطاب تلك الجهود وإنمائها وتوجيهها !

وإذا كان ثمة استقطاب فإنه يَسقط لفوره فى متاهات السياسة الرسمية والأغراض الشخصية ، وحبائل الاستعمار الفكرى الممدودة بين صفوف أمتنا !

أين المجامع العلمية الإسلامية البعيدة عن الهوى ، المنزهة عن الغرض ، التى تنمى الاجتهاد وترعاه ، وتضع رجاله فوق ميل السياسة ومنعرجاتها ؟

أين الجامعات الإسلامية التى ترفع هدف الاجتهاد فوق كل الأهداف ، وترصد لتأمينه أوفى الإمكانات ؟

أين المؤتمرات الإسلامية التى تواصل بحث قضايا الاجتهاد فى كل فرع من فروعه مواصلة جادة ؟

ثم أخيرا أين الاجتهادات الجادة والرأى الموحد فى قضايا عاجلة وملحة لا يجرؤ مجتهد على الخوض فيها بمفرده بسبب موقف بعض المحافل والحكومات الإسلامية منها ؟

إن قضايا الاجتهاد فى العالم الإسلامى مازالت تشغل حيزا ضيقا من الاهتمام بين قضايا المصير الملحة ، لأن الوعى الجماعى مازال قاصرا عن تصور ما يعنيه فقدان الأصالة بالنسبة ليومه وغده ، ومازال عاجزا عن تصور ما يمثله التراث الإسلامى من قدرات الخلاص من واقعه المفجع ؛

لأن هذا الوعى مازال حبيس استعمار فكرى منظم يكرس الجوع لخدمة مصالحه !

وقد أطلق هذا المعنى صريحا فقيه زمانه المرحوم الدكتور عبد الرازق أحمد السنهورى عندما قال فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦ :

« إن مصر الآن فى مفترق الطرق ؛ فهى بين الشرق والغرب يتنازعها الجانبان وهى – بعد أن استقلت – ينبغى أن ترسم لنفسها خطا تسير عليه : هل هى تريد أن تميل إلى جانب الغرب وأن تستمرئ المدنية الغربية ، فتلبس بذلك ثوبا غير ثوبها ، وتقلد مدنية غير مدنيتها ، فتبقى متخلفة عمن تقلده وتقنع من كل ذلك بالانتماء إلى المدنية الغربية ذات الصولة والبأس أو هى تريد أن ترجع إلى أحضان الشرق دون أن تجافى المدنية الغربية فترفع لواء الشرق العربى بين أمم الغرب ، فإذا مصر المستقلة وحولها أمم يغضبون إذا ما غضبت ويرضون إذا مارضيت ؟ »

« إذا كنتم تؤثرون الأمر « الثانى » – وأنتم لاشك تؤثرونه – فلنرجع إلى ثقافتنا القانونية إلى الفقه الإسلامى ، ولنجعل من هذا الفقه صلة بيننا وبين سائر الأمم العربية ، ولنوثق روابطنا بهذه الأمم ؛ فنحن أمة شرقية ولنا ماض مجيد فى زعامة الشرق ؛ فمن الخير أن نصل حاضرنا بماضينا وأن (نتساوى مع جيراننا الأقربين) ونحن إخوانهم فى اللغة والدم »

ويحمل المرحوم الدكتوى السنهورى على أولئك الذين يثيرون الطائفية

الدينية على المنادين بتطبيق الشريعة الإسلامية فيقول :

« أليست الشريعة الإسلامية بعد أن تكون شريعة الله هى شريعة الشرق منتزعة من روح الشرق وضميره أوحى بها الله إلى عبد شرقى فى أرض شرقية ؟ »

« ألم يكن الفقه الإسلامى – كالفقه الرومانى – شريعة إمبراطورية مترامية الأطراف متباعدة النواحى قام عليها أمر الدولة واستقام بها السلطان والملك ؟ »

« من يعيد لهذه الشريعة جدتها ؟ ومن يهب لها الحركة بعد السكون ؟ »

« أليس من المستطاع أن تتخطى الشريعة الإسلامية أعناق القرون ، فتصبح شريعة الشرق دون تمييز بين دين ودين ؟ »

تعالى الله ! أيكون الغربيون أقدر منا على فهم شريعته وهم غير مسلمين (فيرون) أنها تصلح أن تكون مصدرا عالميا للقانون ؟ »



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثانى

الإنسان والعقيدة

هل ترسمت طريق البداية ؟
إنه ليس فى ثروة تفيض بها أرضك !
وليس فى مال تزخر به خزائنك !
إنه فى أعماق إنسانيتك !
فى ضوابط نفسك ، ومقاليد سلوكك .
فى عقيدتك الضالة ، ووجدانك الحائر .
فى ملكاتك الدفينه ، وطموحك العاطل .
لن تجد فى غيرها خلاصا من فقر ، ولاتحررا من عبودية !

١ – الحكم والعقيدة :

كيف ينهض الاجتهاد بعد طول غياب ؟
وكيف يجرى تطبيق الأحكام بعد نهوضه ؟
وكيف نضمن لهذا التطبيق نجاحا ورسوخا ؟

وفى سؤال واحد كيف نعبُر بالإسلام من دائرة الركود إلى دائرة الفعل ، فنجعل لأحكامه مكان الصدارة فى حياتنا ؟

إن الفرائض والأصول التى سنتها الشريعة إنْ هى إلا أحكام أنيط بالإنسان تطبيقها ، فإذا لم تحفظها الصدور وتؤمن بجدواها العقول وتفزع لتطبيقها الإرادات تحولت إلى حروف جامدة لا يتعدى أثرها حفنة خطوط على الورق !

فالحكم المسطور فى صلب الشريعة أو المستنبط بالاجتهاد من كلياتها لايتحول إلى قيمة حية تقود حياتنا الدنيوية إلا عندما يكتسب فى القلب قناعة ، وفى العقل مكانة تكفى تحريك الإرادة إلى غاية العمل به وضبط السلوك على هوى المقاصد التى يتوخاها .

وهذه الصلة بين الحكم والعقيدة أو بين الإسلام والمسلم هى التى مازالت مستشكلة على أهل الحل والعقد منذ انطلاقة الإمام محمد عبده وجمال الدين الأفغانى إلى يومنا هذا ، وهى التى أثيرت بصورة ضمنية فى

الجدل الفقهى الكبير الذى دار فى مصر فى النصف الأول من هذا القرن والذى فجره الدكتور على عبد الرازق بمؤلفه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» فصلة الحكم الشرعى بعقيدة المسلم تطرح من جديد قضية الدين والدنيا فى الإسلام ، وتعيد إلى الأذهان مواقف بعض العلماء المسلمين والمستشرقين الأوربيين فى زعمهم بأن الإسلام دين فقط ، وأن جانب الإلزام فى محيط الشريعة لاينصب إلا على العبادات وما فى حكمها ، أما الأحكام الدنيوية فلايرقى الإلزام إليها إلا بالنص الصريح ، وليس بعيب الأخذ والترك فيما لم يرد فيه إلزام ، وليس بعيب الاجتهاد أو الاقتباس أو النقل فيما لم يرد فيه نص :

وهذه الدعوى على كل حال ترجمة صادقة لما انتهت إليه حالنا اليوم : فأحكام الدنيا فى الشريعة الإسلامية لاتجد تطبيقها إلا فى مجال الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث ووصية إلخ أما ميادين التشريع المدنى والاقتصادى والمالى والسياسى فإنها مفتوحة لكل اجتهاد شرعى أو غير شرعى ، ولكل اقتباس ونقل شرقى أو غربى !

ولسنا نعيب على هؤلاء الذين يفصلون بين الدين والدنيا فيعتبرون أن أحكام المعاملات فى الشريعة مسألة دنيوية ، وأن أحكام العبادات مسألة دينية سوى أنهم بفصلهم هذا قد قطعوا الرأس عن الجسد ، أو انتزعوا الروح عن الكائن ، وأرادوا له بعد ذلك أن يعيش ويتحرك وينعم بالحياة !

ففصل الحكم الدنيوى عن العقيدة الدينية يفقده بالضرورة صلاحية التطبيق ، كما يفقد العقيدة حكمتها ، فالأحكام الدنيوية تنطوى على جوانب قيمية لايستقيم إدراكها إلا بوجود العقيدة ؛ كما أن وجود العقيدة لايستقيم إلا بأحكام دنيوية تَتَغَيَّا حكمتها ، فأحكام العبادات لم تشرع فقط لحياة أخروية ، ولكنها شرعت أيضا لحياة دنيوية تنهض على عهد الله وشرطه .

وإذا لم يبتغ الدين إصلاح الدنيا فما الحكمة من نزوله ؟ وما الجدوى من تشريعه ؟ هل هو إصلاح الإنسان دون إصلاح مجتمعه أو هو إعداد الإنسان لحياة أخروية وتركه لدنياه يفعل بها ما يشاء ؟

إن الدين عندما يستهدف الإنسان بالعبادات إنما يستهدف فيه الامتثال إلى القيم التى ارتضاها الخالق للمخلوق ، وإذا كان الدين يطالبنا بهذا الامتثال ويضع الجزاء الدنيوى والأخروى على كل مخالف منذ لحظة التبليغ فإنما يبتغى من ذلك دفع الإنسان إلى الالتزام بهذه القيم فى حياته الدنيا ، والتعامل بها فى مجتمعه ؛ ولاشك أن العمل بجوهر القيم التى تستند إليها العقيدة لايمكن إدراكه فى مجتمع يناهضها بأحكامه الدنيوية ، فإذا كان جوهر العقيدة هو التوحيد والتسليم بالحاكمية لله فكيف يمارس المؤمن عقيدته فى مجتمع يرى الألوهية لغير الله والحاكمية للطواغيت من دون الله ؟

وإذا كان جوهر العقيدة هو المساواة بين الناس إلا بالتقوى فكيف

يمارس المؤمن عقيدته فى مجتمع يهدر المساواة ، ويقيم التمايز بين أفراده على أساس العرق أو اللون أو المال ؟

وإذا كان جوهر العقيدة هو تحريم استغلال الإنسان للإنسان فكيف يمارس المؤمن عقيدته فى مجتمع يكرس الاستغلال ويقنن الاحتكار لمصلحة فرد أو جماعة ؟ أليس من الضرورى هنا أن تجىء أحكام الدنيا على هوى أحكام الدين وأن تلتقى معاملات المجتمع وعبادات أفراده فى اتساق وانسجام يحققان أغراض الشارع ؟

وإذا كانت حكمة العبادات فى كل دين أن تنهض أحكام دنيوية على مقتضاها فما حكمة الأحكام الدنيوية إذا نزلت مع الأحكام الدينية فى كتاب واحد ، وتكاملتا معا فى نسق واحد ، وحملتا معا صيغة الأمر والنهى فى إلزام واحد ؟

أليس هذا شأن كتاب القرآن فى كلياته وأصوله ؟ رباط وثيق بين الدين والدنيا ، بين العقيدة وجانبها التعبدى . وبين المذهب وجانبه التعاملى ؟

ثم إن الممعن فى الأحكام الدنيوية التى وردت فى صلب الشريعة لايخطئ النظر فى عمق روابطها بالأحكام الدينية ، واستحالة فصلها عن تلك الأحكام بغير نفى لأصولها وإهدار للحكمة من تشريعها ؛ فقد فصلت قواعدها على مقتضى العقيدة الدينية وحملت من الأوامر والنواهى ما يجعل العمل بها محققا لمقاصد الشارع ؛ إذ تنزل فى نفس

المسلم منزلة العبادات ، ولها فى وجدانه ما للعبادات من الاحترام والتقديس ، فهى فى الواقع جزء لايتجزأ من العقيدة ، أو هى العقيدة فى حالة الممارسة الدنيوية لأن الاحتكام إليها قد بلغ عند المسلم درجة الإيمان

وهذه الصلة الربانية بين الحكم والعقيدة هى وحدها التى تحمى الأحكام الدنيوية من السقوط ، وهى وحدها التى تجنبها الانحراف والشطط ، فالقوانين والتنظيمات الاجتماعية لا تجدى المجتمع نفعا ولا تحقق له غاية إذا لم تجد من داخل الإنسان نازعا على احترامها ، وإرادة فى الامتثال إلى أحكامها . والروادع الوضعية مهما بلغت من الدقة والصرامة لن تجبر الإنسان على احترام قانون أو تقديس نظام لا يؤمن بجوهره ، ولن يعدم الوسائل فى الخروج عليه وخرق أحكامه كلما واتته الفرصة أو أسعفته الحيلة ! إنما الذى يضمن للأحكام الدنيوية احتراما ورسوخاً ويمكّن لها من أداء رسالتها هو ذلك الرادع الداخلى الذى ينبثق من الضمير عندما يحكمه الإيمان بالحكم والتسليم بوجوب الامتثال لقضائه .

وإذا كانت المجتمعات الإسلامية تعانى اليوم من كبوة الفقر والجهل والتبعية ، وتتعجل قواها الحية الاحتكام إلى قوانين الإسلام ومؤسساته وتنظيماته وترى فيها لا فى غيرها سبيلا للخلاص – فكيف لها ذلك بغير بعث الإسلام فى قلب المسلم وإعادة ترتيب سلم القيم الإسلامية فى عقله ووجدانه ؟

كيف تكون الدعوة إلى إقامة مؤسسات الزكاة أو الأخذ بنظام المصارف اللاربوية أو إقامة الحدود الجنائية الإسلامية فى المجتمعات الإسلامية وإنسانها لم يزل بعد بعيداً عن روح الإسلام ونصه ، لا يعرف للحلال حدودا ، ولا للحرام قيودا ؟ وهل ينهض الإسلام بأحكامه ونظمه بغير المسلم القادر على حمل رسالته بالقلب والعقل والفعل ؟

لقد تداعى جدول القيم الذى صنع به الإسلام عقيدة المسلم ، ولم يبق منه فى حياتنا سوى ذلك الجانب التعبدى الذى احتفظ بالشكل دون المضمون ؛ فما العقيدة صوم وصلاة وحج وزكاة وامتناع عن محرمات نهى عنها القرآن ، ولكن العقيدة أيضا تكافل وتضامن وأمانة وصدق وصبر ومحبة ؛ فمن عطلها واكتفى بالجانب التعبدى منها فقد أهدر أركانا راسخة من صلب العقيدة ؛ وطوى من الإسلام فروعا حية تصل الدين بالدنيا فى نظرة شمولية لا تقبل التفتيت ، وقوض من دور العقيدة الدينية فى ضبط حياتنا الاجتماعية ، وأفسد من أحكام الله فى المعاملات ما تفسد به عقيدة الله فى العبادات ، وخذل المسلمين فى دار الدنيا ودار الآخرة !

٢ - الدين والدنيا :

إن بيت الداء يكمن فى تلك الصلة المقطوعة بين الإسلام والمسلمين أو بين الحكم والعقيدة ، وهى صلة يريد البعض أن يمنع وصلها بحجج

وأساليب من قلب الإسلام لعل أخطرها عقيدة الجبر التى روج لها فقهاء ومتفقهون من الشرق والغرب ، وعقدوا عليها الأمل فى سد المنافذ دون بعث إسلامى جديد، وإبقاء المسلم قائما على عباداته أو نائما عن دنياه يكتفى منها بما قسم الله وما أراد وها هو ذا واحد منهم مازال يردد فرية الأولين من أقرانه ، فيدعى أن الله فى الإسلام هو وحده الذى ينسب إليه فعل الخلق ، وهو متعال علوا كبيرا يجعل الإنسان فى أدنى درجات العجز ، وهذه العقيدة فى رأيه هى سبب ضعف الفعالية الاقتصادية أو شلها عند المسلمين ! [١] .

والحق أن فعل الخلق المنسوب إلى الله سبحانه فى آيات قرآنية كثيرة والذى ينفرد به دون سواه هو فعل الخلق من العدم وماعدا ذلك من فعل وصنع وعمل فهو منسوب للإنسان فى صلب القرآن من ذلك قوله تعالى : (واصنع الفلك) وقوله (وعلمناه صنعة لبوس لكم) كما أن فى القرآن والحديث شواهد كثيرة تحض على الفعل والعمل والكسب وترسم أصوله وحدوده .

ولن أطيل فى الرد على هذه المزاعم التى تصم الإسلام بالجبرية ، وتنفى عن الإنسان حرية الإرادة والاختيار فقد كفانا مئونة الرد على هذه

---

(١) راجع فى هذا الشأن مؤلف الاقتصادى الفرنسى البروفسير جاك أوستروى « وجهة الاقتصاد الإسلامى » وهو مؤلف مترجم إلى العربية ، وقد ردد المؤلف عددا من المغالطات التى رددها ويرددها عدد من المستشرقين والمتنصرين .

المزاعم علماء أجلاء ، ولكننا نضيف هنا ما سبق أن تناولناه فى فصل سابق من أن دعوى الجبرية تناهض جوهر الإسلام ، وتنافى حكمته ومقاصده ؛ إذ من المستحيل عقلا ونصا أن يشرع الإسلام الأحكام وأن يرتب عليها الثواب والعقاب إذا لم يكن للإنسان حرية إرادة وحرية اختيار ؛ فالجبرية إسقاط للإرادة وإسقاط الإرادة إسقاط للمسئولية ! فكيف يقيم الإسلام حد المسئولية على إنسان سليب الإرادة عديم الاختيار ؟

ويلحق بدعوى الجبرية ما يردده حديثا بعض علماء الاقتصاد الغربيين من مزاعم تؤكد هذه الرغبة فى استمرار الفصل بين الإسلام والمسلمين : من ذلك أن تحريم الميسر قد حَرَمَ المسلمَ روحَ المغامرة ، ودفع به إلى الأنشطة الاقتصادية التى لا تحتمل نوعا من الخسارة ! وما الاتجاه إلى الاستثمار العقارى وجمع الذهب والأحجار الكريمة سوى نتيجة لانتفاء هذه الروح عند الإنسان المسلم ، وتجنبه للأنشطة الاقتصادية الحديثة التى ينطوى الإقدام عليها على نوع من المغامرة ! وهنا نلاحظ الخلط المتعمد بين المقامرة والمغامرة : فالإسلام يحرم المقامرة وهى أكل أموال الناس بالباطل بغير عمل أو جهد ! والمغامرة والمخاطرة التى تنطوى عليها الاستثمارات الصناعية والتجارية تقوم على الإقدام والاجتهاد بعد التدبر واحتساب احتمالات الربح والخسارة .

وفى كتاب القرآن وأحاديث الرسول مئات الإشارات إلى وجوب

الكد والسعى إلى تحصيل الرزق . . واعتبار الاجتهاد فى سبيله فضيلة ترفع عن المسلم الأوزار والذنوب ، بل إن فى تحريم الربا وإجازة عقود المضاربة والقراض نأى بالمسلم عن الربح المضمون الذى يستوجبه الربا ودفع به إلى المخاطرة والمغامرة التى تستوجبها المضاربة ، فتحريم الربا فى ذاته ينهض سببا كافيا لدحض المزاعم القائلة بأن الإسلام يهدم روح المغامرة فى نفس المسلم ، لأن هذا التحريم يمنع المسلم من ولوج الأبواب التى لا مغامرة فيها ولا اجتهاد ، ويوجهه إلى الأبواب التى تفتح أمامه آفاق المسئولية عندما تفرض عليه الإقدام على تحصيل الرزق أو إنمائه بالتدبر والتفكير وتحمل التبعات من ربح أو خسارة .

ولعل أغرب هذه الادعاءات جميعها هو الزعم بأن حرمان المسلم من عقيدة وراثة الخطيئة الأولى كما ذهبت إليها الديانة المسيحية قد أضعف عنده دوافع العمل والاجتهاد وجعله غير قادر على النهوض بأعباء التنمية التى يفرضها الاقتصاد الصناعى الحديث ، فعقيدة وراثة الخطيئة الأولى وفقا لهذا الزعم قد أوجدت فى الغرب المسيحى صراعا من أجل التحرر يبعث على الكد والعمل وقد ذهب البروتستانت أنفسهم إلى نبذ الزهد فى الحياة الدنيا والانكباب على العمل الشاق كوسيلة للتخفيف من نوازع القلق التى سببتها عقدة وراثة الخطيئة الأولى .

وإذا كانت عقيدة وراثة الخطيئة الأولى قد أدت بطريق غير مباشر إلى الحث على العمل والاجتهاد فإن التحرر منها بداية لا يؤدى بالضرورة إلى

الانصراف عن الاجتهاد والعمل . . والركون إلى الخلود والراحة !

والإسلام وقد حرر المسلم من الشعور بالوضاعة والدنس الناشئ عن الاعتقاد بتحمل الخطيئة الأولى فإنه قد حرره فى الوقت نفسه من عبء يثقل شعوره ، وحالة مرضية ترهق نفسه ، ثم فرض عليه واجب العمل ، . ورفعه إلى مرتبة العبادة التى لا يستقيم للمسلم إسلام بدونها ، فأى الوضعين أفضل إذن فى الحث على العمل والإنماء : إقرار عقيدة الخطيئة الأولى وتحقير العمل الدنيوى ، أم رفض عقيدة الخطيئة الأولى وفرض العمل الدنيوى ؟ إن معقد القضية ليس هنا ، ولا يمكن أن يكون فى عقيدة سلبية يرفض الإسلام الأخذ بها ، ويقرر خلاص الإنسان من عواقبها ؛ لأن كل امرئ فى نظر الإسلام رهين بما كسبت يداه لا يُسأل عما اجترحه آباؤه وأجداده الأولون والأقربون وفى ذلك يقول سبحانه :

(كل امرئ بما كسب رهين)[1] .

(ولا تزر وازرة وزر أخرى)[2] . . . إلخ .

وفى هذا المعنى يقول العلامة المرحوم علال الفاسى : «إن الإسلام لا يعترف بالتصاق الخطيئة الأولى التى ارتكبها آدم فى الجنة ، فقد تاب الله على آدم ولم يؤاخذ الإسلام الابن بجريرة الأب ولا العكس ، لأن

---

(١) سورة الطور من الآية ٢١ .

(٢) سورة الإسراء من الآية ١٥ .

كل إنسان مسئول عن نفسه ، ولذلك فليس هنالك ثقل على نفوسنا يحتاج التحررُ منه إلى التخلى عن الإيمان به »[١] .

وهذا بيت القصيد فى كل هذه المزاعم ، فهى تسعى فى دأب وإصرار على الاستشهاد المغرض بالإسلام لإبعاد المسلمين عن الاقتراب من الإسلام ، ودعم الجفوة التى قامت عبر القرون بينهم وبينه !

الواقع أن كل هؤلاء الذين يحملون الإسلام مسئولية العجز والقصور يبنون حملاتهم على فرضية غريبة مؤداها تشبث المسلمين بالإسلام وتمسكهم بتعاليمه ، وهذه الفرضية غير واردة فى عالم اليوم ، فالمسلمون فى هذا العالم فريقان : فريق محدود النسبة يعرف الإسلام الصحيح ويتمسك بمبادئه ، وفريق يمثل الأغلبية الساحقة ولا يعرف من الإسلام سوى القشور دون اللباب ، والعموميات دون التفصيلات .

وهذا فريق المسلمين بالوراثة أو المسلمين التاريخيين الذين يعيشون على هامش الإسلام وتتحدد معرفتهم به فى بعض العبادات والطقوس ، وترديد بعض النصوص دون معرفة عميقة لمضمونها وحكمتها ! فإذا ما أردنا أن نحاكم الإسلام وأن نحدد مسئوليته عن التخلف والانهيار الذى نعيشه اليوم فإن علينا أن نسلم بداهة بارتباط هذه الغالبية الساحقة من المسلمين بالإسلام الصحيح وعملها به فى سلوكها اليومى ! أما وقد انفصلت هذه الأغلبية عن أصول الإسلام الصحيح ، وضلت طريقها

---

(١) العلامة علال الفاسى : « مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها » .

إليه فى ظلام القرون فلا يجوز مساءلة الإسلام عن أحوالها ، ولا يجوز مؤاخذته عن ترديها .

٣ - الإنسان والمادة :

وإذا كان من العبث البحث عن أسباب التخلف فى قيم الإسلام فإن من العبث أيضا البحث عن هذه الأسباب فى نقص الموارد أو فقدان التكنولوجيا ؛ فعجز الموارد وغيبة التكنولوجيا وغيرها من وسائل التنمية إنْ هى إلا نتائج للتخلف وليست سببا له ، فنحن نخلط هنا بين السبب والنتيجة : فالسبب فى انحدار العالم الإسلامى ورقدته هو تخلف الإنسان المسلم وعجزه عن التعامل مع عالمه المادى وفقدانه قدرة التأثير فيه ؛ فقصور الوسائل المادية لم يمنع أمما من النهوض والارتقاء ولم يحل بينها وبين إدراك التقدم فى أقصر الأزمان : وأمامنا أمثلة حية لدول لا تملك شيئا من موارد الثراء المادى ، ولكنها استطاعت على الرغم من ذلك أن تحطم شوكة الفقر ، وأن تتبوأ مكان الصدارة بين الأمم الناهضة ! وأمامنا على العكس من ذلك أمم تنعم بالثراء المادى العريض ، ولكنها لم تستطع بكل ثرائها أن تغالب الفقر ، وأن تقهر التخلف ومازالت شعوبها إلى اليوم تغط فى نوم عميق !

وقد ركز نفر من الباحثين فى هموم العالم الإسلامى الجانب الأكبر من جهوده على هذا الجانب المادى من معادلة التنمية وصورها على أنها

مسألة إمكانات وموارد أكثر منها مسألة إنسان وعقيدة ، وتولدت من خلال هذه الجهود قناعة عامة بأن أسباب البلاء والتردى تعود إلى ضعف الموارد وقصور التكنولوجيا والافتقار إلى رءوس الأموال إلخ ، وأصبح محور الجهد فى الكثير من البلاد الإسلامية هو البحث الدءوب عن استيراد التكنولوجيا والتهالك المفرط على اقتراض رءوس الأموال ؛ وكأن الانطلاق والتقدم قد توافرت كل أسبابه وتهيأت كل عوامله ولم يعد يعوزه سوى استيراد بعض التكنولوجيا أو استجداء بعض الأموال !

وهذا الاتجاه الخاطئ قد أسهم بطريق غير مباشر فى توجيه ضربة عنيفة إلى جهود التحرر السياسى والاقتصادى التى تستهدف كسر روابط التبعية وتصفية حماتها من الأقليات الحاكمة ؛ فقد وجدت فى سياقه مبررا سهلا للهروب من مسئوليتها والتنصل مما انتهت إليه حال الإنسان المسلم تحت نير تسلطها وطغيانها !

وبدلا من أن تتدبر هذه الأقليات قضية الإنسان بوصفه مناط التنمية وموضوعها طفقت تمتهن حريته الدينية ، وتحجب حريته الفكرية ، وتشوه حريته العقائدية ، ومضت سادرة فى غيها تستورد المذاهب الوضعية أو تطوع الأديان والعقائد لأهوائها ! ولم يفتها أن تبرر عجزها عن النهوض من التخلف وتحطيم روابط التبعية بما هو بعيد عن أساس القضية وأصلها ، فكان تعللها الدائم بندرة الموارد ، ونعيها الدائم بفقدان التكنولوجيا ! وجرت سياستها على ادعاء السهر على توفير تلك الأسباب

التى بغيرها لن ينهض تقدم ولن يكون ارتقاء !

ولننظر ماذا فعل وافر الموارد وفائض المال فى الدول الإسلامية التى توفرت عليها ؟ هل استطاعت بثرائها المادى العريض أن تحقق التقدم المأمول ، وأن تقطع المسافة السحيقة بين التخلف والتنمية ؟ قد يرى البعض أن فى تكديس المصانع وإشاعة العمران ما ينبئ باقتراب عصر النهضة وبداية الانطلاق إلى غد مشرق ، ولكن ما تراه العين من مظاهر التقدم لا يكاد يغطى قشرة رقيقة من التقدم المادى تخفى تحتها كل أنواع التخلف الإنسانى ! فلم تظفر هذه الدول بسوى التقدم الاستهلاكى دون التقدم الإبداعى ؛ فهى لا تفعل أكثر من استهلاك إفرازات الحضارة الصناعية دون تعديل أو إضافة !

وما حققه الإنسان فيها لا يعدو أن يكون مجرد ارتقاء فى الإشباع الحسى أصاب منه الفم والأنف والجسد ، ولكنه لم يصب منه القلب والعقل والسلوك !

وهذه الجاهلية التى تتقمص رداء القرن العشرين هى أشد خطرا على مستقبل العالم الإسلامى من الجاهلية السافرة التى لا تجد ما ترتديه من زخارف المدنية الصناعية بسبب فقر مواردها وعجز ثرواتها ؛ لأنها تفسد فى الإنسان بداوته وترده مسخا ضال العقيدة سقيم البنيان ، وهذه البداوة والفطرة لها خطرها فى قضية البناء والارتقاء ، لأن إنسان الفطرة صفحة بيضاء يسهل النقش عليها وتطويعها وفق الغاية المنشودة ! أما

فساد الفطرة وتلوثها بالوافد من التيارات والدخيل من أنواع البدع المادية فيصعب إصلاحه ويشق علاجه ؛ فشأن الأمم فى ذلك شأن الطفل الوليد فهو مجبول على الفطرة ، والتربية والبيئة تفعل بطبائعه الفطرية ماتشاء ، فإذا ماعرجت إلى طريق خطأ واعتاد عقله وقلبه على ارتياده صعب رده إلى طريق الصواب بغير جهد ومعاناة .

ولو كان لهذه الدول قدرة التحكم فى ظروفها لطالبناها بالتريث فى اختياراتها الاقتصادية وبعدم التعجل فى ركوب الموجة الغربية بغير قواعد أو ضوابط تكفل لها الاستفادة بالنافع دون الضار والمثمر دون المفسد ! . .

ولكن تيار الغزو الأجنبى وضعف الصفوة القادرة على مواجهته واشتداد الحاجة إلى الإشباع الحسى بين شعوبها قد دفع بها إلى ارتياد أول طريق فتح أمامها ، وإلى التوغل فى ارتياده إلى درجة يدق معها التصحيح والإصلاح !

إن إصلاح ما فسد من الفطرة يشكل عبئاً إضافيا فى قضية بناء الإنسان المسلم ؛ لأن التكوينات المادية التى استقرت فى أذهان الأجيال الحاضرة قد ارتبطت بواقع مادى يصعب تغييره ، وهو واقع المدنية الصناعية بتفوقها وطغيانها ، فلم يعد ممكنا حمل الفرد على إجراء (تنازلات) مادية أو الابتعاد به عن أنماط سلوكية تناهض قيم الإسلام بغير الدخول فى معركة حقيقية تنزع من أعماقه الفكر والسلوك الضار

بالتنمية ، وترفع عنه العبء المعطل لكل نهضة حقيقية تجعل منه سيد نفسه وصانع تقدمه .

إنه اليوم يدور فى عجلة المدنية الصناعية ، ويتقيد بمنطق قوالبها وتنظيماتها ، ولابد من تزويده بالسلاح القادر على تحطيم روابط التبعية والانطلاق به من دائرة الركود إلى دائرة الفعل ، وليس أمضى فى ذلك من سلاح العقيدة الإسلامية ؛ فهو السلاح القادر على فرض إرادة الفعل ودفع المسلم إلى العمل بها من أجل بنائه وارتقائه .

٤ – العقيدة والفعل :

وجوهر العقيدة الإسلامية هو ما تولده فى النفس من جهاد أكبر يحرك فى المسلم إرادة الفعل ؛ فالجهاد الأكبر ليس فقط جهاد النفس بالترك : أى بالامتناع عن المحرمات المادية والمعنوية ، ولكنه أيضا جهاد النفس بالإقدام على الفعل وتحمل التضحيات الفكرية والجسدية فى سبيله ؛ فالزهد والتبتل والانطواء على العبادة إقرار لجانب الأمر والنهى فى العبادات ، ولكنها إهدار لجانب الأمر والنهى فى المعاملات ؛ لأنها تمنع المسلم عن واجب الفعل فى دنياه وتحرمه التزام التأثير فى محيطه وتقود المجتمع كله إلى الخمول والتفكك !

وهذا الموقف من جانب المسلم ليس سوى نوع من التواكل الذى نهى عنه الإسلام واتخذه الأعداء والأدعياء دليلا على عجز القيم

الإسلامية عن النهوض بالمجتمع المسلم ، على حين يستنكر الإسلام فى صلب القرآن وصحيح السنة الانصراف الكامل إلى الجهاد الروحى إذا لم يكن للمجاهد فضل من الدنيا ؛ فالعمل والعبادة عنصران متلاحمان فى وعاء العقيدة لا يستقيم الجهاد الأكبر إلا بهما .

العقيدة الإسلامية إذن هى مصدر الطاقة التى تحرك فى المسلم إرادة الفعل وتعبر به من فراغ الجاهلية إلى مراتب الجهاد الأكبر ؛ فالقيم الحية التى ترسخها العقيدة فى أعماق المسلم هى الوقود الدائم للإرادة ، وهى المحرك لها من دائرة التعامل مع الأشياء بالنوايا إلى دائرة التعامل مع الأشياء بالفعل ، وعملية تنفيذ الإرادة وإخراجها إلى عالم الواقع عملية شاقة دقيقة ؛ لأنها تتطلب من المسلم مرانا جديدا على تجربة جديدة لم يألفها منذ قرون ؛ وهى تجربة تحقيق القيم التى يحملها بإخراجها من حيز النفس إلى حيز الفعل : أى إخراجها من حيز التصور العقلى والوجدانى إلى حيز التجسيد الواقعى ، وعملية الإخراج هذه تصنعها الإرادة الفاعلة أو إرادة الفعل ، وهذه الإرادة لابد أن تصطدم فى الممارسة وعالمُ غريب عنها ، عالم جديد لم تألفه من قبل ! ولابد أن تصطرع هى وهذا العالم فى سبيل تنفيذ قرارها ، وعندما تكون لها الغلبة تتحول الإرادة إلى حقيقة وتنهض مسئولية المسلم عن الفعل ؛ كما تتعلق به مسئولية الآخرين ، وهى مسئولية دينية ودنيوية يحرسها الإسلام بأحكامه وإن قامت فى عالم الوجود المادى .

وشأن مسلم اليوم فى ذلك شأن الطفل الوليد الذى يخرج لأول مرة إلى الحياة ؛ إذ ينتقل فجأة من عالمه البيولوجى الصغير إلى عالم الحياة الواسع ، ولاشك أن الطفل يعانى من هذا الانتقال المفاجئ أول الأمر ، ولكنه لا يلبث أن يعتاد هذا العالم الجديد عندما يبدأ فى التعامل معه بحواسه ومشاعره ، وهكذا أمر الإرادة عندما تجتاز حدود النفس إلى مجال الفعل ؛ إذ تجد المشقة والجهد أول الأمر فى التعامل مع العالم المادى ، ثم لا تلبث أن تعتاد التعامل مع هذا العالم والتفاعل معه والتأثير فيه !

ومسلم اليوم مكلف بإجراء هذا المران الإرادى فى عالم الأشياء ، واقتحام حدوده بزاد العقيدة الإسلامية ، وأمامه من تحديات الحضارة المادية ما يفرض عليه واجبات جديدة فعليه أن يعود بالشريعة إلى نقائها الأول . . وأن يدرك مافاته من طفرات التقدم التكنولوجى فى ظلمات الركود ؛ لأن تعاليم الشريعة تضع العلم فى مرتبة العبادة وتُلزِم المسلمَ المجاهدةَ فى سبيله ؛ فمواجهة العالم الدنيوى بعتاد اليوم لا يحقق له تفوقا ولا غلبة ، ولا يعصمه من استمرار التورط فى إسار الحضارة المادية ، فهو على جهله بالشريعة وتخلفه فى العلم عاجز عن تحقيق غاية الإسلام فى إقرار مجتمع الخبز والحرية ، وعلى ذلك فالعقيدة التى تحرك فى المسلم إرادة الفعل هى العقيدة الخالصة من شوائب البدع والأباطيل النقية نقاء الإسلام فى صدره الأول ، وهى منقوشة بحروف من نور فى صلب

القرآن وصحيح السنة لا تخطئ حقيقتها عين أو بصيرة برغم ماران عليها من ركام القرون ! غير أن نجاح الفعل الذى تحققه الإرادة فى إدراك غاية الدنيا رهين بمدى تسلح المسلم بالعلم والمعرفة ؛ فالفعل لا ينتج الأثر المطلوب إلا إذا أخرجته الإرادة إلى الوجود على النحو الذى ترتضيه العلوم والفنون ، ومن هنا كان العلم ضرورة لترجيح العقل ، وكان ترجيح العقل ضرورة لتوجيه الإرادة ، وكان توجيه الإرادة ضرورة لنجاح الفعل .

وإذا كانت العقيدة هى الطاقة الدافعة إلى إرادة الفعل فإن إرادة الفعل لابد أن تستمد قوتها المبصرة من العقل المدرك للعلم الشرعى والعلم الوضعى فى آن واحد وإلا تحولت الإرادة إلى قدرة عمياء تأتى الأفعال بلا ضوابط ، وتواجه الواقع حيثما اتفق ؛ فالعمل العقلى هو الذى يقود الإرادة إلى صواب الفعل فى شئون الدنيا . فإذا ما أوجبت العقيدة لزوم الفعل لتحقيق مؤسسة الزكاة مثلا كان على العقل أن يتدبر الشكل الشرعى الذى ستكون عليه هذه المؤسسة وروابطها بمالية الدولة فى نطاق الاقتصاد الحديث ، وكان على الإرادة أن تتحرك على مقتضى هذا التدبير العقلى وهو تدبير تسهم فيه العلوم الشرعية والعلوم الوضعية ، وبغير هذا التدبير قد يخرج الفعل الإرادى مصادما لأحكام الشريعة أو مخالفا لقواعد العلم الوضعى ، فلا تتحقق الفائدة من إجرائه .

ولعل هذا الرابط بين العلم العقلى والعقيدة الدافعة إلى إرادة الفعل

هو السبب الرئيسى فى فشل الكثير من المحاولات الإسلامية التى اتجهت إلى التعامل مع الواقع الاجتماعى وامتلاك قدرة التأثير فيه ؛ ذلك أن العقيدة المجردة عن بصيرة العقل العالم – على افتراض سلامتها ونقائها – لا تكفى وحدها تحقيق إرادة الفعل ، ثم الفعل على النحو الذى يرتضيه الشارع ، وعلى الصورة التى تنهض بالمجتمع الإسلامى على عهد الله وشرطه .

ولقد كان قصور العلم الشرعى والعلم الوضعى عند جمهور المسلمين عموما وبعض الجماعات الإسلامية خصوصا مبعثا للكثير من أسباب الفوضى والتخبط والجنوح إلى العنف التى أدت إلى انتكاس المد الإسلامى فى الكثير من الأوطان الإسلامية ، وكان طبيعيا أمام انتشار الأمية فى أرجاء العالم الإسلامى (حوالى ٨٠٪) وضعف التربية الإسلامية والافتقار إلى القيادات الإسلامية المحيطة بعلوم الدين والدنيا – أن يتنكب المسلمون طريق الإسلام ، وأن تظل شعوبهم متخلفة ذليلة إلا من بضعة إرهاصات هنا ، وبضعة إرهاصات هناك !

٥ – العقيدة والحرية :

وإذا كانت العقيدة هي المحرك الدافع إلى إرادة الفعل فإن إرادة الفعل تنعم بالحرية الواسعة فى الاختيار ، ولا ينقص من هذه الحرية التزام العقيدة ؛ لأن هذا الالتزام قد جاء طوعا لا كرها ، والإسلام

حريص على كفالة حرية الإنسان فى الانتماء إلى حظيرته ؛ فالقاعدة الشرعية (لا إكراه فى الدين) – قد وضعت الإنسان موضع الاختيار بين الإيمان بالعقيدة أو رفضها ، وكفلت حق الرافضين من أهل الكتاب فى التعايش مع المجتمع المسلم ، وممارسة عقائدهم الدينية فى إطاره بغير إكراه أو تمييز . . . فإذا ماالتزم المسلم طوعا بما تفرضه العقيدة وقيد نفسه طوعا بأحكامها ونواهيها فقد مارس حريته فى الاختيار الأكبر : أى اختيار الشريعة التى ستقود سلوكه نحو الفعل ، وهو اختيار لا رجعة فيه ولا نكوص ولكنه يظل فى الوقت نفسه محتفظا باختياراته الصغرى : أى تلك الاختيارات التى يمارسها فى إطار الشريعة وبسببها ، وهى اختيارات يصنعها العقل الحر إلا من التزام العقيدة ، وتترجمها الإرادة إلى أفعال تنهض بها مسئولية المسلم ومسئولية مجتمعه ، ومن هنا كانت الجبرية غريبة عن الإسلام ؛ لأن قيامها ينفى عن المسلم قدرة الاختيار ، ونفى قدرة الاختيار يعنى نفى المسئولية ، ونفى المسئولية يعنى نفى الحرية عن المسلم !

وليس من ضوابط المنطق أن يرعى الإسلام نعمة العقل ، ويحض على السعى فى تحصيل العلوم وإدراك المعارف ، ويأمر بالتفكير والتدبير فيما تنهض به حياة الأمة الإسلامية ، ثم ينكر على المسلم بعد ذلك حرية الاختيار ويسلبه إرادة الفعل !

لقد عقد الإسلام لواء الإيمان على قاعدة (لا إله إلا الله) ، وهى

القاعدة التى تسلم بالحاكمية لله ، وتحرر المؤمن من كل خضوع لغير الله ، وتخلصه من كل عبودية ذليلة لبشر أو صنم أو مال ، وأمام قاعدة (لا إله إلا الله) تسقط كل الطواغيت وتتلاشى كل المخاوف وتعلو الحرية عندما ينطلق المسلم متحررا من كل عبودية فلا معبود إلا الله رب الخلق أجمعين ، والمسلمون متساوون فى كل شىء لا يتفاضلون إلا بالتقوى .

وفى مضمون هذه القاعدة تكمن كل معانى الحرية ، والمسلم مكلف بممارستها والحفاظ عليها ، فهى من نعم الله التى لا يستقيم الإسلام بغيرها ، ولكن هذه الممارسة ليست مطلقة بلا حدود ، أو مرسلة بلا ضوابط ؛ فالحرية المطلقة فوضى مطلقة لا تسمو بالإنسان إلى حياة المجتمع بقدر ما تهوى به إلى حياة الغاب ! فممارسة الحرية تجرى إذن فى حدود الضوابط التى سنتها الشريعة الإسلامية ، وهى ضوابط ترد على الأصل الفطرى الكبير فى أن الإنسان حر فى فكره ، وقوله ، وفعله ؛ ولكنها فى الوقت نفسه تساوق قانون الفطرة وتتمشى مع غايات الإسلام فى إقرار مجتمع الخبز والحرية .

إن حرية العقل والإرادة فى عرف الشريعة وسيلة وغاية لا ينهض الإسلام إلا بها ؛ . . فالإسلام ليس دين عصر بعينه أو جماعة بذاتها ، ولكنه دين كل زمان ومكان ، هو دين حى متجدد يواكب كل عصر ويساير كل جماعة ، وما يحفظ عليه هذه الخصوصية الفريدة ويعصمه من الجمود والانحسار هى تلك الحرية العقلية التى يتيحها فى حدود

الشريعة ؛ فهذه الحرية تتيح حرية الإرادة وحرية الإرادة تتيح بدورها حرية اختيار الفعل ، ولولا هذه الحرية ما أمكن أحكام الشريعة أن تجد تطبيقا فى حياة المسلمين ؛ لأن تطبيق الحكم الشرعى على الوقائع الواردة قد يقتضى تفسير الحكم أو تكييف الوقائع أو إجراء القياس ، كما قد يقتضى اجتهاداً لاستنبط الحلول التى لم يرد فى شأنها نص وبغير الحرية العقلية لا يمكن إعمال الشريعة على النحو الذى يحقق أغراض الشارع فالحرية إذن وسيلة ضرورية لإحياء الشريعة وأخذ الناس بضوابطها وأحكامها :

والحرية من زاوية أخرى من غايات الإسلام الكبرى ؛ فهى جزء من البناء الفطرى للإنسان ، والإسلام دين الفطرة حريص على كفالتها وإنمائها بوصفها من نعم الله التى فضل بها البشر من عباده ، وجعل لهم فى ظلالها السمو والرفعة على غيرهم من المخلوقات ، وبها تستوى الشخصية الإسلامية ويشتد عودها ، وكيف لا وحرية العقل والإرادة قد مكنت للإسلام تواصلا وازدهارا طوال قرون أربعة ، وصنعت للمسلم حضارة باسقة امتدت أطرافها فى العالمين ، ولولا تلك الحرية التى شملت أضواؤها ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع ، ما كان تقدم المسلمين وارتفاع شأنهم أمرا ممكنا !

ألم نلمس كيف تجادل الأئمة والعلماء فى عصور الازدهار الإسلامى ؟ وكيف تخالفوا حول تفسير نصوص القرآن وأحاديث السنة

وغيرها من المسائل الشرعية ؟ وكان فى جدالهم من الدفوع والدفاع ما أثرى الشريعة ، وأضاء طريق إقرارها فى حياة المسلمين !

ألم نشهد كيف نهضت العلوم والفنون والمعارف فى صدر الإسلام الأول وعصوره المزدهرة ؟ وكيف أثمرت زادا فكريا استمد منه غيرنا أسباب الانطلاق والنهوض ؟

ولنتساءل : هل كان تقدم المسلمين وشموخهم طوال عصور الإسلام الأولى ممكنا بغير هذه الحرية الواسعة التى شملت آفاقها علوم الدين والدنيا ؟

إن هذه الحقيقة التاريخية تدفع إلى القول بأن تاريخ ازدهار المسلمين هو تاريخ ازدهار الحرية ، وأن تاريخ أفول المسلمين هو تاريخ أفول الحرية ؛ فالإسلام بحق هو دين الحرية فى معانيها الواسعة الأصيلة .

ولننعم النظر فى مبدأ البيعة وهو جوهر الديمقراطية فى ولاية الحكم فلا طغيان ولا تسلط من فرد أو أقلية ، ولا غصب ولا اغتصاب من جماعة أو فرقة ، إنما الرضا والاتفاق على قيادة الرعية الذى لا يعلو فيه سوى صوت الأغلبية على الأقلية ، ولا يحظى به سوى الصالح دون الطالح ! وعلى هذا المبدأ نهضت أفضل معايير الانتقاء السياسى ، واستوت أعظم القيادات السياسية فى زمن كان الاحتكام فيه إلى حد السيف ، وكان الحكم فيه للجبابرة والطواغيت !

ولنمعن النظر فى مبدأ الشورى وهو جوهر الديمقراطية فى سياسة

الحكم ، فلا انفراد ولا استئثار برأى أو قرار ولا استبداد ولا احتكار فى ممارسة السلطة ، إنما مشورة ومجادلة فى شئون الرعية ! وعلى هذا المبدأ قامت أفضل معايير الإدارة السياسية وصنعت أروع القرارات المصيرية فى زمن كان الرأى فيه حكرا على الطواغيت ، وكان القرار فيه رهينا بمشيئتهم !

إن العودة إلى التاريخ الإسلامى فى عصوره الأولى كفيلة بتزويدنا بدروس لا تقدمها الديمقراطية الغربية فى أرقى صورها المعاصرة ، فما الحرية قدرة اختيار تضيق وتتسع وفقا لسلطان الضرورة : فمرة يرهبها صليل السيف ، وأخرى يهددها بريق المال ، إنما الحرية إلزام النفس بالتحرر من قيود الضرورة برد الحاكمية لله ، ورفض عبودية ما دون الله ، فلا رهبة لطاغوت السيف ، ولا رهبة لطاغوت المال !

نحن إذن فى مواجهة معركتين يجب خوضهما معا :

معركة إصلاح ما أفسدته التيارات المادية من نفس المسلم ، وهى معركة شاقة وعنيدة نواجه فيها معا خصوما من الداخل والخارج .

ومعركة بناء القيم الإسلامية فى نفس المسلم ، وهى معركة أشد مشقة وضرواة ؛ لأنها تواجه إلى جانب جهاد الروح — جهاد العقل والفعل .

وسلاح المعركتين واحد : الإسلام الصحيح ، والدعوة الصحيحة .

٦ - الإسلام بالوراثة ، والإسلام بالإيمان :

الشقة إذن بعيدة بين الإسلام والمسلمين ؛ فما لمسناه خلال هذا العرض الوجيز بين قيم الإسلام ومواقف المسلمين يكشف النقاب عن هوة تزداد عمقا على مر الأعوام ، وهى هوة حفرها المسلمون بتهاونهم وتخاذلهم ورقادهم ، وساعدتهم فى الحفاظ عليها وتعميقها قوى طامعة رأت فى انحطاطهم مجدها وعزتها ! وفى انهيارهم سيادتها وسطوتها ! ولم تكن تلك فقط مسئولية العلماء والفقهاء بقدر ما كانت مسئولية كل أولئك الذين طوعوا الحكم الشرعى لأغراضهم ، وحرفوا الاجتهاد الشرعى لأهوائهم ، واستغلوا الثقافة الإسلامية لمصالحهم ، وفصلوا الدين عن الدنيا لتحلو لهم الدنيا ويخضع لهم الدين !

لقد مكن انتهاب الدين باسم الدنيا من هذا الانفصال الخطير بين الإسلام والمسلمين ، وخلق تلك الطوائف الغالبة من المسلمين بالوراثة الذين تلقوا الإسلام بالميراث عن الآباء والأجداد ولم يتلقوه عن إمعان وفهم وإيمان ، فعاش الإسلام فى وجدانهم عادات وطقوسا وتقاليد وبدعاً يتبعها الخلف عن السلف فى ببغاوية مخيفة لا تتعدى المظاهر ، ولا تتجاوز الأشكال ! وهكذا نمت فى المجتمع المسلم كثير من القيم الخاطئة والمواقف المغلوطة التى نسبت صراحة أو ضمنا إلى الإسلام ، والتى أراد البعض عن عمد أو عن غير عمد أن يحمل الإسلام جريرتها ،

وهى قيم ومواقف تعوق من تقدم المجتمع المسلم ، وتحط من قدرته على الانطلاق والتجديد !

والعودة إلى الإسلام الصحيح تعتبر اليوم فرض جهاد على كل أولئك الذين يريدون لأمتنا نهوضا وصلاحا ؛ فهذه الخطوة هى وحدها الكفيلة بإعادة الإيمان إلى قلب المسلم ، ورد الحاكمية فى حياته لله .

فما أحوج المسلمين إلى تقويم صحيح لموقف الإسلام من الاقتصاد والاجتماع والسياسة والأخلاق يضع قيمة العمل فى مكانها الصحيح من سلم القيم الاقتصادية الإسلامية ويحدد مرتبته فى إيمان المسلم بكونه عبادة لايستقيم إسلام المسلم بدونها !

وقد عاشت هذه القيم ومازالت مدفونة فى ركام التواكلية الموروثة من عهود الانحطاط والتخلف وأصبحت سمة مميزة لكل أمور حياتنا تبرر القعود ، وتبارك التراخى باسم محبة الدين وكراهية متاع الدنيا !

وما أحوج المسلمين لمن يعيد إلى الزمن حقيقته ومعناه ، ويبتعد به عن الإسراف والإسفاف الذى يميز اليوم حياة المسلمين ! وقد حدد القرآن وفصلت السنة قيمة الزمن فى حياة المسلمين ، وعينت ضوابطه ، وأوجبت لزوم الاقتصاد فيه : فالزمن عنصر نادر فى حياة الإنسان المسلم ، فحظه منه لا يعدو أن يكون شطرا موقوتا بين الميلاد والموت ؛ فهو ليس مخلدا فى الحياة الدنيا ، وتبذير الزمن مرفوض فى عرف الإسلام ؛ لأنه ليس عنصرا موفورا فى حياة المسلم حتى يجوز إهماله

والتفريط فيه ؛ فهو محسوب عند الله بميزان ! وعلى المسلم أن يستخدمه استخداما فعالا لقياس جهوده وتقويم عمله !

وما أحوج المسلمين لمحور « الوسطية » فى حياتهم الدنيوية ؛ فلا تقتيرٌ ولاتفريطٌ فى أنماط المعيشة ؛ بل ترشيدٌ «وعقلنه» فى سلوك الاستهلاك والاستثمار ، وقد وازنت الشريعة بين التزام الفرد والتزام الجماعة على أساس هذه القاعدة ، فلم تقر فكرة السعى الفردى لتحقيق المنفعة على إطلاقها ، (وهى الفكرة التى تعتمدها الرأسمالية) ، ولم تقر أيضا فكرة السعى الجماعى لتحقيق الحاجة على إطلاقها (وهى الفكرة التى تعتمدها الشيوعية) ، بل لاءمت بين الفكرتين بميزان دقيق يحقق مصالح الفرد فى إطار مصالح الجماعة[1] .

وما أحوج المسلمين لاستيعاب الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التى تعيش فى صلب الإسلام وروحه وهى الدينامية التى تربط بين الإنتاج والتوزيع من خلال علاقة تأثيرية تبادلية لا فى علاقة تبعية مرحلية يخضع فيها التوزيع بالضرورة لشكل الإنتاج ؛ كما تدعى النظرية الماركسية ؛ فدقة تنظيم جهود الإنتاج تؤدى إلى زيادة ثماره ، وعدالة توزيع هذه الثمار تنعكس بدورها على الإنتاج ، فترفع من معدلاته .

ومرد هذا الارتباط المتبادل الذى نوهنا عنه فى هذا البحث هو أن

---

(١) راجع فى هذا الشأن ما ورد من ضوابط شرعية تكفل تحقيق التوازن بين الفرد والجماعة فى مؤلفنا « الاقتصاد الإسلامى » السابق الإشارة إليه .

إجراء العدالة التوزيعية يؤثر بصورة مباشرة فى نظام الحوافز على الإنتاج وفى طريقة توزيع الدخول والسلطات الاقتصادية ، وهذا التأثير يعود فى النهاية على معدلات نمو الإنتاج ، فيدفع بها إلى مستويات متصاعدة .

هذه الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية التى رسمتها الشريعة منذ أربعة عشر قرنا هى التى تؤكدها اليوم النظريات الحديثة فى الإنماء الاقتصادى ؛ إذ تدعو كلها إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار بالارتباط المتبادل بين الإنتاج والتوزيع عند وضع إستراتيجية شاملة للإنماء الاقتصادى .

وما أحوج المسلمين فوق هذا وذاك إلى عودة جادة لحدول القيم الذى اختطته الشريعة وجعلت فى اتباعه مناط العقيدة ومعقد الإيمان ! لقد تضاءلت هذه القيم تباعا فى حياة المسلمين ، ولم يبق منها فى النهاية سوى عادات وطقوس احتفظت بالشكل دون المضمون !

فالإيمان الصحيح ليس فقط فى ممارسة الفرائض الدينية التى أمر بها الله ، ولكن أيضا فى الالتزام بالفرائض السلوكية التى لاينهض مجتمع بغيرها .

فقيم التضامن والتكافل والصدق والوعد والمودة وغيرها تشكل حجر الزاوية فى كل نهضة اقتصادية واجتماعية ، وبغيرها لاينهض بناء اقتصادى ، ولاتستقيم مسيرة اجتماعية ، فهذه القيم هى ضوابط السلوك الإنسانى فى الفعل والممارسة . فإذا ما قامت الفرقة وعم الكذب ، وشاع

الحنث بالوعد ، وتقطعت أوصال المودة ، وذهب الصبر على مغالبة الصعاب – اضطربت عجلة الإنتاج ، وارتدت على أعقابها ، وهوى المجتمع كله إلى قاع التمزق والتحلل والاضمحلال ! لقد كانت وثبة الإسلام الكبرى فى عصره الأول معزوة إلى تقديس هذه القيم والالتزام بأحكامها ، ولولا مكانها من نفوس المسلمين وحياتهم ما انتصر الإسلام فى غزواته ، ومانمت حضارته وعمت ظلالها أرجاء العالمين !

وليعلم المسلمون أن وافر المال وواسع الثراء – لايعوض المجتمع عن فقدان هذه القيم ، ولاينفعه فى تحقيق نهضة أو إدراك مجد ؛ فقد واجه المسلمون بفقرهم المادى أمما تفوقهم ثراء وحضارة ، واستطاعوا برغم قصور مواردهم أن يحققوا الغلبة والسيادة وأن يرتفعوا بحضارة الإسلام فوق كل الحضارات !

ولعل أخطر ما يهدد المجتمع بالدمار ويفقده كل قدرة على الفعالية والتأثير هو إهدار تلك القيم الخلقية والسلوكية التى أجلتها كل الشرائع ، وأوصى باتباعها كل دين ، فكيف يتحقق الإنتاج وتتزايد معدلاته إذا تخالف الناس فى الوعود ، وارتدوا عن التعاون والتضامن ، وعدلوا عن المثابرة والصبر ، وأهدروا من ثم كل القيم الضابطة للنشاط الاقتصادى المثمر ؟

وكيف يسود العدل وتعم المساواة وتعلو الحرية إذا غاب التكافل الاجتماعى وطغت الأنانية على الأخوة ، وتبدل وصل الأرحام إلى

قطيعة وغربت المحبة عن القلوب ، وسقط المجتمع من جديد فى همجية الجاهلية الأولى ؟

إن تكوين المسلم بالإيمان رهين بطرح الإسلام فى صورته النقية المضيئة ، وهذا الطرح الجديد يستلزم تنقية الشريعة من شوائبها وفصل الباطل عن الحق عند جذورها وقد عرضنا خلال الفصول السابقة نماذج للبدع والأضاليل التى علقت بأهداب الشريعة ، والتحقت بصلب الدين ، وأصبحت من طول العهد وشدة التقصير جزءاً لايتجزأ من الإسلام ، والإسلام منها براء !

وتشير الأصابع إلى الكتب والمراجع المعتمدة فى الجامعات والمعاهد الإسلامية : فبعضها يقتضى المراجعة ، وبعضها يقتضى التنقيح ، فقد تضمنت الكثير من الروايات المدسوسة والتفاسير المغلوطة ، بالإضافة إلى سيل طافح من الخرافات والبدع التى يرفضها العقل ، ويستنكرها الدين !

هذه الكتب والمراجع التى تعارفت الأجيال على نعتها بكتب التراث أو أمهات الكتب قد اكتسبت بتواتر تدريسها قدسية خاصة ، وأصبح التشكيك فى نصوصها أو انتقاد موادها جريمة كبرى تصل أحيانا إلى حد الاتهام بالكفر والزندقة !

ولم يشفع لدعاة المراجعة والتنقيح ما تتسم به بعض هذه الكتب والمراجع من فقدان المنهج ، وصعوبة الأسلوب ، وغرابة اللفظ ، وهى

عيوب جعلت تناولها عسيرا على طلاب العلوم الشرعية ، ومنفرا لغيرهم من الباحثين عن الاعتماد عليها والاستزادة من مناهلها .

كيف نرجو للإسلام رواجا مع رواج هذه الكتب والمناهج فى مراكز المعرفة الإسلامية ومحافل التكوين الإسلامى ؟

إن التحرك نحو إعادة النظر فى هذه الكتب والمراجع ، وإعادة صياغة المناهج المعمول بها فى الجامعات والمعاهد الإسلامية تعتبر خطوة أولية فى طريق الطرح الإسلامى الصحيح ، وحتى تكون هذه الخطوة فعالة فى إدارك هدفها فلابد أن تسند إلى جهاز خاص يشكل من العلماء والخبراء وأهل الرأى المشهود لهم بالكفاية والقدرة ، وأن يمتد نشاطه إلى ما تروجه الهيئات الإسلامية من مؤلفات تحت اسم إحياء التراث ليحسم الصالح منها من الطالح ، ويحدد المفيد منها من العقيم ! وأن يجد من الدول الإسلامية الدعم والمؤازرة ؛ لتحظى قراراته وتوصياته بالتطبيق والنفاذ فى كل أقطار العالم الإسلامى .

ونحن نعلم كم من أفراد وجماعات نهضت تطالب بهذه الخطوة ، وتستحث أهل الحل والعقد على ارتيادها[1] ! ونحن نعلم أيضا ما يحيط بهذه الخطوة من مخاطر ، وما يعترضها من عقبات : فهناك مخاطر

---

(١) ونخص بالذكر ذلك الجدل القيم الذى أثاره بعض الأساتذة والباحثين على صفحات جريدة الأخبار القاهرية وأدى إلى تحرك كبار المسئولين عن شئون الأزهر والمحافل الدينية نحو ضرورة مراجعة الكتب والمناهج المعمول بها فى جامعة الأزهر والمعاهد الدينية .

الانجراف مع تيار الإصلاح والتنقيح إلى هدم التراث من أساسه ، ولكن هذه المخاطر يمكن تلافيها بحسن الانتقاء والتنظيم .

فلابد من صياغة معايير دقيقة تضمن حسن اختيار الشخصيات الدينية والعلمية التى يتكون منها هذا الجهاز ، ولابد أيضا من تنظيم نشاطه بما يحقق الأهداف المتوخاة من تأسيسه .

وإذا كان ثمة معارضات أو عقبات من بعض المتحجرين والجامدين – فإن تذليلها والانتصار عليها لايكون إلا بالجدل والحجة ، مع الشروع فورا فى العمل والإنجاز ؛ فنحن لاننتظر إجماعا مطلقا من علماء المسلمين على اتخاذ هذه الخطوة الجادة العاجلة ؛ فهذا الإجماع المطلق يعتبر بعيد المنال فى واقع العالم الإسلامى الراهن ، ويكفى أن تنطلق القلة المؤمنة فى هذا الطريق ؛ لتثبت بعملها واجتهادها ما خفى من أقوالها ، وليكن لها من التشبه بالمصلحين والمجددين فى عصور الإسلام الزاهرة قدوة ومنار ؛ فما قام إصلاح أو تجديد على إجماع شامل ؛ وإنما قام دائما على نفر قليل تفتحت رؤاهم قبل غيرهم على نور اليقين ، فمضوا إلى المجاهدة فى سبيله ، ولم تلبث أن التفت حوله جموع المؤمنين ، فصاروا فى النهاية إلى أغلبية غالبة تقود المسلمين إلى منابع الإسلام الصحيح .

٧ – الدعوة والدعاة :

وإذا كان تصحيح مضمون الدعوة الإسلامية فرضاً واجباً فإن إصلاح الدعاة فرض أوجب ؛ فالدعاة هم أداة الدعوة وعدتها ، هم وقودها وطاقتها ، فما جدوى الدعوة الصحيحة إذا ما فسدت أداة تبليغها ، واعوجت وسيلة إقرارها فى أعماق الناس ؟

إن مضمون الإسلام الصحيح يضيع فى لجاجة الدعوة الرديئة ؛ فالدعوة الدينية عموما والإسلامية خصوصا تتطلب دعاةً من نوع خاص ، دعاةً لاتوفرهم اليوم المعاهد والمحافل الإسلامية ؛ فهذه المعاهد والمحافل – حتى المتخصصة منها فى فن الدعوة – ليست مؤهلة بموادها ومناهجها لتخريج الدعاة القادرين على حمل أمانة الدعوة وبثها بقوة فى صفوف المسلمين ، وما تشهده الساحة الإسلامية اليوم من دعاة أفذاذ لايعود فى كثير إلى جهد هذه المعاهد والمحافل بقدر ما يعود إلى الجهود الذاتية والمثابرة الفردية والاستعداد الشخصى لهؤلاء الدعاة !

وقضية تكوين الدعاة تشكل فى رأينا أبعادا ثلاثة لابد من بحثها والعمل على تذليلها .

الأول يتعلق بشخصية الداعية ، والثانى يتصل بمواد الدعوة ، والثالث يرتبط بأسلوب التبليغ :

فشخصية الداعية – أى مدى استعداده الطبيعى لحمل أمانة

الدعوة – تعتبر ركنا أساساً فى نجاح الدعوة ، وهنا تبرز قوة الشخصية ، ورجاحة العقل ، وهدوء النفس ، واستقامة السلوك كعناصر لازمة فى شخصية الداعية :

فالداعية الحق قدوة حية لما يدعو له ، ومحط الفعل لما يقول به : فإذا دعا إلى التضامن كان سباقا إلى التضامن ، وإذا نادى بالعدل كان نبراسا للعدل ، وإذا حض على الأمانة كان رمزا للأمانة ؛ فما أخطر الداعية على مصير الدعوة إذا ما افتقد القدوة الصالحة ، وتنكب طريق الاستقامة ، وخان الأقوال بالأفعال ؛ فمثله كمثل زعاف السم فى نهر جارف يستقى منه الجميع ، لاينجو من مضرته إنسان !

وما أخطر الداعية على مصير الدعوة إذا ماتداعت شخصيته ، ووهن عقله ، واضطربت نفسه ، فصار فى الأسماع نشازا يتبدد دون أن يلمس من القلوب أوتارها !

والتحكم فى شخصية الداعية لابد أن يبدأ من المنبع : أى منذ اللحظة التى يطرق فيها الداعية باب الدعوة ، سواء عند الالتحاق بمعهد متخصص فى فن الدعوة أو عند التطوع لممارسة الدعوة ، وذلك بتشكيل لجنة أو هيئة تتولى اختيار شخصية المرشحين واختيار العناصر المؤهلة للقيام بعبء الدعوة وفقا لمعايير يتفق عليها .

أما مواد الدعوة فلابد من إخضاعها لمراجعة شاملة تستهدف التنقيح والتعديل لاستبعاد الضار واستبقاء النافع ، وإلغاء الحشو وإقرار المفيد ،

ولابد من صياغة مناهجها على نحو يلتمس أغراض الدعوة ويستشرف أهدافها !

فليست العبرة بالكم الزائد الذى يتجاوز احتياجات الدعوة ، ولكن العبرة بالكيف الفعال الذى يصرف جهد الداعية إلى عمق القضايا الإسلامية بدلا من الوقوف عند سطحها ، ويحصر مداركه فى دائرة منتقاة من المواد تجعل له قدرة السيطرة عليها ، والتفوق فيها .

ثم تأتى مشكلة الموازنة بين المواد الشرعية والمواد العلمية الحديثة فى تكوين الداعية ؛ إذ لايكفى فى واقع اليوم تزويد الداعية بالعلوم الشرعية وحدها ؛ فهذا التزويد مهما كان قويا وصالحا لن يفيد فى تسليح الداعية فى مواجهة الغزو الفكرى الزاحف بين صفوفنا ، ولن تعصم دعوته من هجمات الإلحاد والتشكيك التى تجتاح ساحتنا وتلوث عقول شبابنا ؛ لذلك كان التزود بعلوم العصر وفنونه ضرورة لازمة فى إعداد الداعية ؛ فمن هذه الثغرة تنفذ كل التيارات الدخيلة ، وتدخل كل الآراء الخبيثة إلى صميم حياتنا الفكرية ؛ لتجد لها فى الفراغ الموروث مرتعا سهلا وأرضا خصبة .

فأصول القانون والاقتصاد والاجتماع والسياسة التى نبتت فى أحضان المدنية الغربية وماتمخض عنها من نظريات ومذاهب وأفكار لابد أن تكون موضع دراسة الداعية وموضع إلمامه بدقائقها ، ونحن لانطالب هنا بالعلم الشامل لكل هذه العلوم الوضعية ، ولكننا نطالب فقط بالإلمام

بأصولها الكبرى ، وكلياتها الأساسية مع التعمق فى بعض جوانبها ، وهى الجوانب التى تشكل خطورة خاصة على الإسلام والدعوة الإسلامية :
ونعنى منها بوجه خاص المذاهب الاقتصادية المعاصرة وما يرتبط بها من فلسفات مادية : فالماركسية والليبرالية مثلا تشكلان اليوم محاور الهجوم الرئيسية على قيم الإسلام ومعتقداته ، وتستحوذان على عقول الملايين من المسلمين !

والداعية ليس مكلفا فقط بنشر الدعوة ، ولكنه مكلف أيضا بالرد على أعداء الدعوة ، وتفنيد ما يروجون ضدها من مزاعم ، والنزول إلى مجادلتهم بالكلمة العلمية ، والرأى الشرعى . ولن يكون للداعية غلبة أو تأثير إذا ما اكتفى من الدعوة بترديد جانبها الشرعى ، وتلافى الخوض فى المقارنات والمقابلات بين ما يطرحه الإسلام وبين ما تقدمه هذه المذاهب الدخيلة .

ولا يخفى أن الثقافة العامة والمتابعة اليومية لتطور الأحداث تعتبران من هذه الزاوية جهدا مستحبا فى تكوين الداعية ؛ إذ تنمى مقدرته على الصمود فى مواجهة المذاهب والآراء المضادة ، وتكسبه دراية واسعة على إقناع سامعيه ؛ إذ إن ربط الدعوة بالآراء السارية ، والأحداث الجارية – يجعلها أقرب إلى العقول والأفئدة من الدعوة فى الفراغ أو الاقتصار على الاستشهاد بالدلائل التاريخية بغير الرجوع إلى الدلائل الحاضرة والوقائع الماثلة فى حياة المسلمين اليومية .

وغنى عن البيان أن قدرة الداعية على الإحاطة بعلوم عصره ومتابعة أحداثه وثقافاته تتضاعف وتقوى كلما كان على إلمام بلغة أو بلغات أجنبية ؛ لذلك كان فى إضافة لغة أجنبية حية كالإنجليزية أو الفرنسية ضرورة لازمة فى حسن الإعداد والتكوين .

ولعل أسلوب الدعوة يشكل أهم المحاور اللازمة لتكوين الداعية ، فتوافر مقومات الشخصية وجودة المواد والمناهج لا يكفيان وحدهما فى تكوين الداعية وتهيئته تهيئة صالحة لحمل أمانة التبليغ ؛ فالدعوة الصحيحة لاتجد سبيلها إلى القلوب إلا بالأسلوب القادر على حمل رسالتها إلى أعماق المسلمين : ولايشك عارف فى أن أسلوب الدعوة الذى نستخدمه اليوم الغالبية الغالبة من الدعاة يتنافر هو وحقيقة أهدافها ، فواقع اليوم يختلف كثيرا وواقع الأمس ، وأساليب اليوم لابد أن تختلف أيضا وأساليب الأمس ؛ فقد اختفت الحواجز الفاصلة وتقاربت المسافات المتباعدة ، وأصبح الاتصال وتبادل المعارف بين الشعوب والأمم أمرا تحتمه ضرورات التقدم التقنى ، وصار الانعزال والانغلاق عما يجرى فوق ساحات العالم الصناعى ضربا من المستحيل ؛ ومن هنا كان لابد من تقبل هذا التطور وإعداد الداعية على العمل بالأسلوب الذى يلائمه .

وأول موجبات الأسلوب الذى يتقيد به الداعية هو ما تعلق بالألفاظ والتراكيب اللغوية ، فلابد أن يتكلم الداعية لغة عصره ، وأن يوجه

الخطاب بأساليب عصره ؛ فقد دللت التجارب على أن الركون إلى الألفاظ المهجورة ، والمصطلحات المستغربة يفقد الدعوة وضوحها ، ويمنع العقل عن قدرة متابعتها واستيعاب مضامينها ، ويدفع بالشباب فى النهاية إلى الانصراف عنها والإعراض عن الاجتهاد فى فهم معانيها .

فالكلمة البسيطة واللفظ الدارج أقوى على نقل الدعوة وإقرارها فى النفوس من الكلمة المعقدة واللفظ المهجور ! ولن يستقيم مراد الدعوة بالطلاسم والرموز التى اعتاد نفر من الدعاة استخدامها بحكم التكوين أو بقصد ادعاء العلم الواسع بشئون الدين !

وترتبط بهذه القضية مشكلة التراكيب اللغوية المعقدة التى تطمس المعانى ، وتشوه المضامين ، وتلك التى تتعمد السجع الممل والتكرار المستهجن ؛ فهذه التراكيب اللغوية تأتى غالبا بنقيض المستهدف منها ، إذ تثير النفور فى الأسماع ، وتحرك الصدود فى القلوب ، وتحجب عن العقول الشابة قدرة الفهم المباشر لحقائق الدين .

إن قضية القوالب اللفظية والتراكيب اللغوية لايجوز أن تغيب عن أنظار المسئولين عن شئون الدعوة ، وانتقاء هذه الألفاظ والتراكيب وتدريب الدعاة على استعمالها يعتبر إحدى الضرورات الإصلاحية اللازمة للنهوض بأعباء الدعوة ، وبغيرها تضيع المعانى فى غموض الألفاظ وتغيب المبانى فى محيط التراكيب !

وثانى موجبات الأسلوب الذى يجب أن يتقيد به الداعية يتمثل فى

المخاطبة بالتى هى أحسن : أى الابتعاد عن التقريع والتعنيف فى توجيه الخطاب وتجنب اللوم والسباب فى مواجهة المخاطبين ! وهذا السلوك الذى درج عليه نفر من الدعاة أشد فتكا بالدعوة الإسلامية من فتك أعدائها ؛ فالناس لاتنتظر لوما وتقريعا فيما تعتقده صوابا ، ولكنها تنتظر توجيهاً وإرشادا لما يجب أن يكون عليه الصواب ، وذلك لايتأتى بمجانبة العقل واستثارة العاطفة ؛ فغالبا ما يؤدى هذا الأسلوب بالمخاطب إلى المكابرة والعناد ، والإمعان فى التشبث بالخطأ توكيدا للشخصية وإثباتا للإرادة .

وإقرار أسلوب الدعوة بالتى هى أحسن يقتضى كسابقه تجديدا فى فن الدعوة ينهض على أساس العلم بنفسية المخاطبين ، وأخذهم بالمحاجّة العقلية ، والكلمة الطيبة التى تحرك كل ما هو نبيل فى أعماقهم ، وتخرج كل ما هو خير فى طبائعهم ، وتدفع بهم إلى التفكير الهادئ المتزن بعيدا عن إثارة الجوارح واستفزاز الشرور .

ولعل الجانب الثالث والأخير من جوانب أسلوب الدعوة هو الأشد خطورة والأكثر دقة ؛ لأنه يتعلق بأدلة الإقناع التى تستخدمها الدعوة فى مواجهة جماهير المخاطبين .

والملاحظ أن أسلوب الدعوة من هذه الزاوية مازال يفترض الفطرة فى المخاطب وخواء الساحة من الفكر المنافس .

وهذا الافتراض يغاير بشدة واقع اليوم ، فلم يعد الإسلام سيد

الساحة بغير منافس ، بل زاحمته السيادة العقائدية والفكرية مذاهب وضعية وتيارات إلحادية لايكاد ينجو من رذاذها مسلم ! وبدت مخاطرها بوضوح لايخفى على عين فى الأجيال الصاعدة من شباب الأمة الإسلامية ؛ ومن هنا أصبحت المغايرة فى وسائل الاستدلال والإثبات ضرورة منطقية لضمان الفعالية وحسن التأثير ؛ إذ ليس بمجد أمام جموع مسَّ الإلحادُ بعضها ، وسمَّمَت المذاهب الوضيعة أفكارها أن نستشهد دائماً بأدلة من ظاهر القرآن والسنة ، إنما يجب أن يكون الاستشهاد أيضا بأدلة عقلية ومنطقية سواء كانت من داخل القرآن والسنة أو من خارجها ، إذ فى ذلك ما يحمل الكافة على مقتضى النظر العقلى قبل مقتضى ظاهر النص ؛ فهذا النهج الاستدلالى العقلى يعين على تبديد الشكوك وتثبيت العقيدة أكثر من النهج النصى البحت وخاصة إذا لامست الدعوة أوساطا شابة تطرق أبوابها لأول مرة .

وهل نستطيع رد الضالين أو المتشككين إلى حظيرة الإيمان بأدلة ظاهرة من القرآن والسنة إذا كانوا لايثقون بداءة بكتاب الله وسنة رسوله ؟

إن الحجج والأدلة العقلية التى تستمد سندها من إعجاز القرآن وحكمة السنة أكثر من غيرها قدرةً على قهر الإلحاد ورد الشكوك وتثبيت الإيمان .

وعلى الداعية أن يجعل منها محور ارتكازه فى كل ما يتصل بأسلوب الدعوة .

بقيت قضية أخيرة مازالت تتأرجح حولها الآراء ، وهى قضية التطوع والاحتراف فى ممارسة الدعوة ، وقد مالت بعض الآراء إلى الخروج عن التقليد المتبع وترجيح الدعوة بالتطوع على الدعوة بالوظيفة ، ولاشك أن الدعوة بالوظيفة فى صورتها الراهنة تمثل خطرا على الدعوة ، غير أن الخطر فى نظرنا لايتأتى من كون الداعية يتكسب من الدعوة ويتقاضى أجرا عن عمله ، ولكن الخطر يتأتى من سيطرة الأجهزة الحكومية على اختيار الداعية ، وتأثيرها على فكره وأسلوبه فى توجيه الدعوة ، وخضوعه فى الغالب الأعم من الحالات لأوامر السلطة ونواهيها .

ولاشك أن إصلاح برامج الدعوة سيعين على إعداد الدعاة الصالحين ، ولكنه لن يمنع عن وقوع الداعية تحت تأثير الأجهزة الحكومية التى يتبعها ، ولن يعصمه من التقيد بتيارات السلطة التنفيذية وأهوائها ، إنما الذى يحرر الدعاة من هذه المخاطر ، وينقذ الدعوة من التردى فى شهوات الحكم – هو الجنوح بها إلى الاستقلال الحقيقى عن السلطة التنفيذية بتحرير الجهة أو الجهات المشرفة عليها من كل تسلط أو تأثير ، وإحاطتها بالضمانات القانونية والدستورية التى تمكنها من الاستقلال فى التصرف فى شئون الدعوة .

وهذا الاستقلال هو وحده الذى يحقق حياد الدعوة ويضمن حياد الداعية ؛ لأنه يحول الدعوة إلى وظيفة لها قدسيتها ولها ضماناتها ، ويرفع الداعية إلى مرتبة أسمى من مجرد موظف يدور فى فلك السلطة التنفيذية !

ولابد أن يواكب ذلك الارتفاع بالمستوى المادى للداعية حتى ينصرف إلى التفرغ الكامل لمهام الدعوة ، ويعكف على التحصيل والاجتهاد فى شئونها .

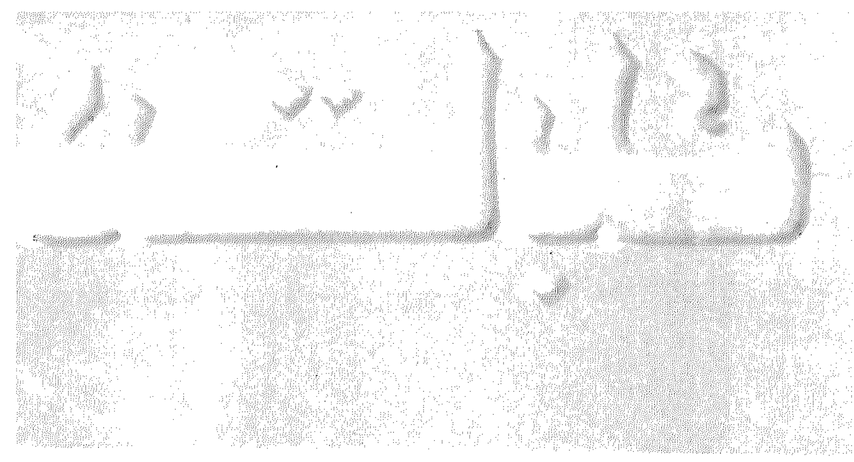
غير أن إقرار مبدأ الداعية بالوظيفة على النحو الذى تصورناه لايجوز أن يهدر مبدأ الداعية بالتطوع ؛ فالدعوة الإسلامية ليست حكرا على أحد ، وهناك عدد من الشخصيات الإسلامية الموهوبة فى فن الدعوة والتى لايجوز بحال إهدار دورها فى هذا الميدان ، بل إن من بين الدعاة بالتطوع من أظهروا عبقرية ونبوغا فى نشر الدعوة وتثبيت أركانها ، والاستفادة من هذه العناصر الحية وتشجيعها على ارتياد الساحة — أمرٌ ضرورى لدعم الدعوة وتزويدها بكل الروافد المفيدة فى إثرائها .











هـذا الكتاب

عانى العالم العربى الإسلامى هجمات الغزو الفكرى على تباين مذاهبها وأهدافها السياسية ، والتى أخفقت جميعا فى استبعاد القيم الإسلامية من دائرة التطبيق .

وهذه إضافة جديدة لتأكيد الشخصية الإسلامية فى هذه المنطقة من العالم فى محورين رئيسيين : مناهضة الفقر ، والتمسك بالعقيدة ، أمام مغريات المادة والحضارة الحديثة .

9

١/٢١٣١٩٥٤

